

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الإقليمية

تخصص : دراسات إفريقية

مذكرة بعنوان

التعددية الحزبية والتداول على السلطة في إفريقيا

دراسة مقارنة بين نيجيريا وموريتانيا

(1990-2015)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبة :

د/ميلود عامر حاج

فايزة حداد

أعضاء لجنة المناقشة :

دكتور /بشاني أحسن .....رئيسا

دكتور /ميلود عامر حاج .....مقرر

دكتور/تيقمونين إبراهيم .....ممتحنا

السنة الجامعية

2016/2015

## شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره وتوفيقه ...

أتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير والإمتنان للأستاذ

الفاضل "ميلود عامر" لقبوله الإشراف على المذكرة ...

كما أتوجه بجزيل الشكر للأستاذتين : "دامية

سكينة" و"زراوية فوزية " على كل المساعدة والتوجيهات

والنصائح ...

## الإهداء :

إلى ملك القلب : أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى نبع الحنان : أُمي الغالية دامت تاج فوق رؤوسنا

إلى سندي في الحياة : وليد وسيد علي أخويا العزيزين

إلى أميرات البيت : عبلة ، أمال ، غادة ، ونبض قلبي ماريا

إلى كل صديقات في جيل على رأسهن : سهام وإلهام

إلى صديقاتي في الإقامة الجامعية سعيد حمدين

إلى كل زميلات وزملاء الدراسة في تخصص دراسات إفريقية

إلى كل طلبة الدفعة السادسة .

## ملخص الدراسة :

تعتبر التعددية الحزبية أهم مقومات النظم السياسية الحديثة، ذلك أن هذه الأخيرة تؤدي إلى التعددية السياسية التي تسمح بالتداول السلمي والفعلي على السلطة، إذ لا يمكننا الحديث عن تداول على السلطة في غياب التعددية الحزبية التي من شأنها فسح المجال لكل الفئات الإجتماعية في التعبير عن نفسها وإبداء رأيها وحتى المشاركة في صنع القرار السياسي .

ولقد عرفت الدول الإفريقية التعددية الحزبية في الفترة الإستعمارية ،لكن بعد حصول هذه الأخيرة على إستقلالها وبناء على رغبتها في بناء ديمقراطية إفريقية تكون جامعة لكل الشعب الإفريقي المتعدد الإثنيات والطوائف ،لجأت الأنظمة الإفريقية الحاكمة إلى تبني أنظمة أقل ما يقال عنها أنها تسلطية ديكتاتورية لم تنجح في تحقيق أي من وعودها ،مما أدى إلى بروز موجة التحول الديمقراطي التي أقرت التعددية الحزبية والتداول على السلطة، لكن ما يميز هذا التحول أنه تميز بالتردد والإرتجالية في التطبيق ،مما خلق نوع جديد من الديمقراطيات وهو الديمقراطيات الهجينة .

عرفت كل من موريتانيا موجة تحول ديمقراطي ،بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أثرت على مسار بناء الدولة ،وقد عرفت هذه المرحلة عدة تطورات ميزها إلغاء الحكم المدني أكثر من مرة ثم العودة إليه بعد مرحلة إنتقالية تتولي المؤسسة العسكرية في الغالب تسييرها ،مما أدى إلى وصول أنظمة منتخبة إلى السلطة في كل من موريتانيا ونيجيريا، لكن إختلفت طريقة الوصول في كل منهما .

## **Résumé d'étude :**

-Le multipartisme considéré l'attribut le plus importants des systèmes démocratique modernes. Ce dernier conduit à le pluralisme politique. Ce qui permet la rotation pacifique et réelle du pouvoir.

Comme ne nous pouvons pas parler de la rotation du pouvoir en l'absence de multipartisme qui fera place à tous les groupes sociaux à s'exprimer et d'exprimer une opinion et même participer à la prise de décision politique .

Les pays africaines connus le multipartisme dans la période coloniale, mais après l'obtiennent de l'indépendance par les pays africaines ; en terme de non subordination à l'occident, et aussi bien que le désir de construire une démocratie africaines qui contient tout le peuple africaine avec ses différences sectes et ethnique ;Les régimes africaines ont eu recourt à l'adaptation des systèmes plus au moins autoritaire dictature , qui n'a pas réussi à atteindre d'un de ses promesses , ce qui a conduit à l'émergence d'une vague de démocratisation qui adopté le multipartisme et la rotation du pouvoir , Mais ce qui distingue cette transformation est caractérisée par l'hésitation et l'improvisée dans l'application .qui est créé un nouveau type de démocraties, qui appelé hybrides démocraties .

-La Mauritanie a connu une vague de transition démocratique après une série de coups d'état militaires qui ont affecté le cours de la construction de l'Etat, et cette phase a connu plusieurs développements , qui ce caractérisé du régime civil plus d'une fois puis retournent après une période de transition, qui se dirige la plus part du temps par l'établissement militaires , ce qui a conduit à l'arrivée des régimes élus au pouvoir dans les deux pays . Mais la méthode d'accès a été différé entre les deux pays.

## خطة الدراسة :

مقدمة

### الفصل الأول :الإطار النظري لمفهوم التعددية الحزبية والتداول على السلطة

#### المبحث الأول :المقاربة النظرية لمفهوم التعددية الحزبية

المطلب الأول :تعريف التعددية الحزبية

المطلب الثاني :نظريات التعددية الحزبية

#### المبحث الثاني : التداول على السلطة وشروطها

المطلب الأول :تعريف التداول على السلطة

المطلب الثاني: شروط التداول على السلطة

### الفصل الثاني : إفريقيا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة

#### المبحث الأول : الواقع السياسي الإفريقي

المطلب الأول : الأنظمة السياسية في إفريقيا : النظم الإقصائية

المطلب الثاني : شرعية الانقلابات العسكرية

#### المبحث الثاني :بروز التعددية الحزبية في إفريقيا

المطلب الأول : أسباب بروز التعددية الحزبية

المطلب الثاني :منطق الديمقراطيات الهجينة

## الفصل الثالث : إنعكاسات التعددية الحزبية وتأثيرها على التداول على السلطة في موريتانيا ونيجيريا

### المبحث الأول:موريتانيا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة

المطلب الأول : لمحة تعريفية عن موريتانيا

المطلب الثاني : إنهيار المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث : تجربة التحول الديمقراطي

### المبحث الثاني : نيجيريا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة

المطلب الأول : لمحة تعريفية عن نيجيريا

المطلب الثاني :إنهيار المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث :تجربة التحول الديمقراطي

### المبحث الثالث : المقارنة بين موريتانيا ونيجيريا

المطلب الأول: من حيث التعددية الحزبية

المطلب الثاني : من حيث التداول على السلطة

الخاتمة .

لقد عرفت فترة مابعد الحرب الباردة موجة من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، بحيث كان الخيار بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الشيوعية هو التحول من هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية، هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي فكان الخيار هو التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.

وتعتبر الدول الإفريقية حديثة التكوين والاستقلال أكثر الدول تأثرا بالمتغيرات الدولية الجديدة، حيث أنها وبعد الاستقلال وجدت نفسها تعني من عدة مشاكل وأزمات خلفها الإستعمار، لعل أبرزها :

-أنظمة حكم إستبدادية تسلطية ترفض فكرة التعددية الحزبية بحجة أن الواقع الإفريقي يتلائم معه نمط نظام الحكم الواحد، الذي هو قادر على السيطرة على الإثنيات والأقليات الموجودة في المجتمعات الإفريقية، مما خلق ديمقراطية جديدة تتلائم مع الواقع الإفريقية، ألا وهي ديمقراطية الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية .

-الاستحواذ على السلطة من طرف النخب الحاكمة، وضع إفريقيا أمام إشكالية التداول على السلطة، الذي كانت نتيجته الانقلابات العسكرية التي أصبحت السمة البارزة للأنظمة السياسية الإفريقية، فالتداول على السلطة لا يكون إلا بانقلاب عسكري ويقوم الحاكم باحتكار السلطة لسنوات مغلقة مجال المنافسة السياسية، ناهيك عن تبعيتها للمستعمر .

إذ أن التنوع الإثني والطائفي الذي تمتاز به إفريقيا، والذي فشلت أنظمة الحزب الواحد في إحتوائه، حفز هذه الدول من أجل الأخذ بالنمط التعددي الذي يمكن من خلاله أن يمنح الحرية لهذه الفئات في التعبير عن ذاتها، وكذا محاولات منها تهدئة الأوضاع السياسية المتردية التي وصلت مطالبها حد إسقاط النظام السياسي القائم وتعويضه بأخر أكثر ديمقراطية، الأمر الذي لم يتقبله بعض الزعماء، فأقروا قوانين تعددية تضمن لهم البقاء

لأطول فترة ممكنة، الأمر الذي جعل النظام الحزبي في إفريقيا يمتاز بالعشوائية في التطبيق والتردد في تطبيقه، بحجة عدم الاستعداد التام لهذا النموذج، في ظل الفوضى التي تعرفها الأنظمة والمجتمعات الإفريقية على حد سواء .

### أهمية الموضوع :

### الأهمية العلمية :

تكمن أهمية الموضوع في معرفة أسس ومبادئ التعددية الحزبية في القارة الإفريقية، في ظل الخصوصيات الإثنية التي تمتاز بها، وكذا نتائج التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وطبيعة الممارسة السياسية لهذه الأحزاب، وكيفية تعامل النظم الحاكمة من هذه المطالب بالحق في المشاركة في الحياة السياسية والوصول إلى الحكم، من منطلق التداول السلمي على السلطة .

فالحزب الواحد في إفريقيا لم يستطع أن يعبر عن الإرادة السياسية لهذه الشعوب ذات التنوع الكبير في العقائد والتوجهات السياسية .

### الأهمية العملية :

-تشخيص واقع التعددية الحزبية في إفريقيا.

-الوصول إلى تبني ديمقراطية بمنظور إفريقي، في ظل التعددية الإثنية التي تميز القارة .

-البحث عن أنجع الحلول للحد من الصراعات السياسية التي ميزة القارة الإفريقية، عبر وضع خطط وآليات لتسهيل عملية المشاركة السياسية، وفسح المجال أمام كل الفئات الإجتماعية للمشاركة في السلطة دون تقييد أو أي إحتكار لفئة على حساب الأخرى .

-تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات الكفيلة بجعل القارة آمنة ومستقرة ترتقي للمنظومة العالمية .

### مبررات إختيار الموضوع :

بعد نهاية الحرب الباردة حدث تغيير في الخريطة السياسي للعالم ،الأمر الذي نتج عنه إنهيار النموذج الإشتراكي ونظام الحزب الواحد الذي سيطر على الحياة السياسية لدول القارة الإفريقية ،ومنه فأختياري للموضوع جاء بسبب :

### مبررات ذاتية :

-الرغبة في دراسة القارة الإفريقية ومختلف القضايا المتعلقة بها ،خصوصا المواضيع من هذا النوع التي تتناول تاريخ القارة الحديث ،وتساعد على فهمه وشرحه ،وكذا محاولة تشخيص الطاهرة الحزبية في إفريقيا والصراعات التي يمكن أن تنتج عنها .

-الإهتمام بدراسة مواضيع السياسة المقارنة التي تعتبر من أصعب الدراسة ،و هذا في محاولة مني للتكوين المنهجي الجيد .

-الإنتماء الإفريقي ،و الرغبة في حل القضايا والمشاكل الإفريقية وكذا إفادة بلدي .

### مبررات موضوعية :

-تعتبر القارة الإفريقية من أغنى قارات العالم من حيث الموارد الطبيعية ،لكنها القارة الأكثر فقرا بسبب التبعية للغرب وعجزها عن بناء إقتصاد قوي بسبب ضعف هياكلها .

-إنخراط جل الدول الإفريقية في موجة التحول الديمقراطي ،الذي إنعكس سلبا على هذا المسار مما أدى إلى نتائج عكسية كإنهيار بعض الدول وإنتشار الفساد .

-إعتبار الديمقراطية في إفريقيا الحل الأمثل لكل الشعوب للتخلص من هذه الأنظمة الإستبدادية وفتح المجال أمام الإثنيات والأقليات للتعبير عن نفسها .

-إختيار الدراسة المقارنة بين دولتين إفريقيتين تحتلان موقعا هاما ، وإقداامي على هذه الدراسة يمكن من إستخلاص مجموعة من الأسس والمبادئ التي يمكن تعميمها على الحالات المشابهة في القارة .

### أدبيات الدراسات :

1-كتاب التعددية السياسية في عالم الجنوب للمؤلف رعد صالح الألوسي وهو كتاب إهتم بدراسة التطور التاريخي للأحزاب في إفريقيا والتعددية الحزبية ومنها التعددية السياسية ، لكنه لم يتناول إشكالية تداول السلطة وكيف تأثر التعددية الحزبية عليها .

2-تداول السلطة والإستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا للمؤلفة شيماء محي الدين محمود ،تتاولت فيه الإستقرار السياسي في إفريقيا وعلاقته بالتداول على السلطة ،ولم تركز على الدور المحوري والهام للأحزاب السياسي .

إنّ القيمة المضافة على هذه الدراسات السابقة هو محاولة دراسة مدى تأثير الأحزاب السياسية على عملية التداول على السلطة ،وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في تحقيق التداول السلمي دون اللجوء إلى العنف .

### إشكالية الدراسة :

الدراسة تركز على مدى تأثير التعددية الحزبية في عملية التداول على السلطة في إفريقيا ،ذلك أن القارة الإفريقية تشهد تنوعا عرقيا ودينيا هذا التنوع الذي لم يمكن بإمكانه البروز والتعبير عن ذاته في فترة الحزب الواحد ،لكن ومع إقرار التعددية الحزبية أصبح بإمكان كل الفئات التعبير عن نفسها وحتى تحقيق حلم الوصول إلى السلطة .

-كيف ساهمت التعددية الحزبية في تحقيق التداول السلمي على السلطة في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية :

1-كيف أثرت التعددية الحزبية على عملية التداول على السلطة في إفريقيا وتأثرت به

وبخاصة موريتانيا ونيجيريا؟

2-ماهي طبيعة تأثير التعددية الحزبية على عملية التداول على السلطة في إفريقيا؟

3-هل يمكن القول بأن التعددية الحزبية في موريتانيا ونيجيريا إستطاعت ترسيخ العملية

الديمقراطية؟

الفرضية الرئيسية :

ساهمت التعددية الحزبية في تحديد طبيعة الممارسة السياسية لأنظمة الحاكمة إقرارها

لإلزامية التداول السلمي على السلطة .

الفرضيات الفرعية :

1-التعددية الحزبية في موريتانيا ونيجيريا أقرت إلزامية التداول على السلطة .

2- التعددية الحزبية سمحت للأحزاب السياسية بالمطالبة بحقها في العملية السلطوية.

3- التداول على السلطة في نيجيريا وموريتانيا مازال مرهون بالمؤسسة العسكرية.

## الإطار الزمني والمكاني :

سيتم التركيز في هذه الدراسة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ،لأبي بداية التحول الديمقراطي إلى غاية 2015 .

أما الإطار المكاني فهو القارة الإفريقي بصفة عامة ،والدولتين محل الدراسة موريتانيا ونيجيريا بصفة خاصة .

## المقاربات النظرية المعتمدة :

إن طبيعة البحث هو الذي يفرض علينا نوع المناهج والمقاربات التي ينبغي علينا اعتمادها ،وقد إرتأينا أن أفضل المناهج لدراسة التعددية الحزبية والتداول على السلطة هي :

**المدخل النظامي :** تكمن أهميته في التحليل عندما ينظر للنظام السياسي بأنه مجموعة من الأفعال المتبادلة التي تكون بهدف تحقيق التوازن والاستقرار وبالتالي هو عملية استجابة النظام السياسي لمجموعة المطالب المطروحة من البيئة الخارجية، وقد تم توظيفه لدراسة مدى تأثير التعددية الحزبية على التداول على السلطة .

**المقاربة التاريخية :** وذلك لما تقتضيه الدراسة من الرجوع للخلفيات التاريخية لأي ظاهرة خاصة في مجال الدراسة المقارنة .

## المناهج المعتمدة :

**المنهج الوصفي :**والذي يستهدف إعطاء صورة كلية عن الدراسة وصفا وتعريفا .

**المنهج التحليلي :** من خلال تحليل العلاقة بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة في إفريقيا .

**المنهج المقارن :** وهو من أكثر المناهج إستخداما في العلوم السياسية وحقل السياسة المقارنة وهذا راجع للطبيعة الحركية والمركبة للظاهرة السياسية ،فهو قادر على تقديم تحليلات متباينة شكلا ومقاربا مضمونا من أجل إستقصاء ظاهرة التعددية الحزبية وأثرها على التداول على السلطة.

### **صعوبات الدراسة :**

نقص المراجع باللغة العربية خاصة من فئة الكتب ،حيث تنعدم الدراسات التي ربطت بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة .

ضيق الوقت لدراسة موضوع واسع ومتشعب كالتعددية الحزبية وأثره على التداول على السلطة .

صعوبة الترجمة التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد ،وكذا الحصول على بعض المقالات التي تتوقف عند مراحل معينة من مراحل الدراسة .

### **هيكلية الدراسة :**

استنادا للإشكالية المطروحة ،كذا الفرضيات التي تم وضعها إرتأينا تقسيم الدراسة إلى :

**الفصل الأول :**الإطار النظري للتعددية الحزبية والتداول على السلطة حيث تضمن مبحثين كل مبحث لدراسة متغير من المتغيرات ،فالمبحث الأول لدراسة التعددية الحزبية ونظرياتها، أما المبحث الثاني فهو لدراسة التداول على السلطة وشروطها .

في حين الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه لدراسة التعددية الحزبية والتداول على السلطة في إفريقيا عموما حيث في المبحث الأول تطرقنا لدراسة واقع الأنظمة السياسية الإفريقية المتمثلة في الأنظمة الإقصائية وكذا شرعية المؤسسة العسكرية ،في حين المبحث الثاني

تناولنا فيه التعددية الحزبية في إفريقيا موجة ظهورها إلى جانب ما يعرف بالديمقراطيات الهجينة .

الفصل الثالث خصصناه للدراسة التطبيقية بين نيجيريا وموريتانيا والمقارنة بينهما فخصصنا مبحث لكل دولة على حدى والمبحث الثالث للمقارنة بينهما من خلال التعددية الحزبية ثم التداول على السلطة .

## الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم التعددية الحزبية و التداول على  
السلطة

لقد أفرزت التحولات السياسية والدولية في بداية التسعينات من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات، سواء على مستوى العلاقات الدولية أو النظم السياسية أو نظم الإيديولوجيات، حيث عرفت عديد الدول وخصوصا دول العالم الثالث موجات التحول الديمقراطي التي أقرت إلزامية التعددية الحزبية وتداول السلطة.

حيث أصبح مفهوم التعددية الحزبية وتداول السلطة بارزان على الساحة السياسية لدول العالم الثالث مع إمكانية تطبيقها في ظل الخصوصيات التي تمتاز بها المجتمعات، مما أدى إلى اهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء بالمصطلحين وكيفية تحقيقهما.

فالديمقراطية لا يمكن أن تكون دون تعددية حزبية وتداول على السلطة، فهما يسمحان بالتنوع وإعطاء الفرصة لكل أطراف المجتمع في المشاركة في الحياة السياسية، وكذا صنع القرار السياسي في الدولة بما يضمن للأفراد التمتع بالحياة في إطار حكم راشد، تكون الأحزاب هي الفاعل الرئيس والمؤثر الأول في تحديد عملية التداول على السلطة .

### المبحث الأول: المقاربة النظرية لمفهوم التعددية الحزبية

تعتبر التعددية الحزبية أهم سمة في النظام الديمقراطي، إذ أنها تمنح الحرية وتفسح المجال أمام كل الجماعات والطوائف للتعبير عن آرائها ومواقفها في إطار قانون منظم، يسمح بتنوع وجهات النظر مما يضمن سهولة التعايش فيما بين هذه الجماعات.

#### المطلب الأول: تعريف التعددية الحزبية

إن التعدد من المصطلحات الشائعة في كل المجالات، إذ أنه يعبر عن الاختلاف والتنوع في الحياة العادية فهو ميزة صحية في حياة البشر مما ينتج عنه اختلاف في الآراء والثقافات وما إلى ذلك، إذ لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن لا يكون متعدد الثقافات والإثنيات لأن هذا في بعض الأحيان هو قوة لهذه المجتمعات .

#### أولاً: التعريف اللغوي للتعددية

يعتبر التعدد سمة أساسية في المجتمعات الانسانية، والتحدث عن التعددية يعني أن يختار الفرد طريقة تعامل مع الآخرين تتسم بقبول التنوع، لذلك فإن الصراع والاختلاف غالباً ينتج من عدم القبول بالتعددية، وعدم التعامل بواقعية مع التنوع العرقي، الطائفي، القبلي، الثقافي، اللغوي، والديني.

فالتعدد لغة: يعني التنوع، وقد جاء في المعجم الوسيط معنى التنوع: "الأشياء صنف وصارت أنواعاً"<sup>1</sup>.

والنوع هو الصنف من كل شيء ويقال ما أدري على أي نوع هو، والنوع في اللغة العربية كما جاء عن " ابن منظور" في لسان العرب: "أخص من الجنس وهو الضرب من الشيء، وكل صنف من شيء ما، وعليه فالتعدد من عدد، وهو إحصاء الشيء"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2005، ص 964، 963.

ومصطلح التعددية يقابله في اللغة الفرنسية pluralisme وفي اللغة الانجليزية pluralism، وتعني التعدد والتنوع وعدم الفردية والأحادية في جميع المجالات.

وبالتالي فمفهوم التعددية يرفض الاتجاه الأحادي أو الواحدي monisme حيث بني على فكرة أساسها أنه لاوجود لشيء واحد فقط فلا بد أن تكون هناك أشياء عديدة، ووفق ذلك فإنّ هذا المفهوم يشمل المعتقدات، المؤسسات، التنظيمات وكذلك المجتمعات البشرية.

أما اصطلاحاً فقد عرف مفهوم التعددية في ندوة "التعددية في الوطن العربي" عام 1986، أنّ للمفهوم دالتين أساسيتين، مفهوم ضيق ويعني: "وجود جماعات لها هوية قد تكون دينية أو عرقية تعطيها معنى الانفراد والخصوصية، والآخر واسع حيث يستخدم التعدد للدلالة على التنوع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي ليشير إلى تواجد عدّة أنساق مختلفة في مجتمع ما"<sup>2</sup>.

فالتعدد يتضمن مفهوم "الاختلاف"، حيث يعد فطرة فطر الله البشر عليها، وهي خاصية تتميز بها المجتمعات الانسانية المعاصرة، تتبني أساساً وجود تنوع وتباين الآراء والمواقف والأنماط غير المتشابهة، وهو ضروري في حياة المجتمعات لما يحققه من تقدّم في الكثير من المجالات على عكس مفهوم "الخلاف" القائم على أساس وجود صراع بسبب اختلاف في الرأي أو في موقف معين تكون نتيجته سلبية على الأفراد والمجتمع عامة.

يعتبر الاقتصادي فيرنفيال أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين، حيث حاول صياغة نظرية عامة حول "التعددية الثقافية" والمجتمع التعددي حسبته يتكون من: "جماعات مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنّها

1- ابن منظور، لسان العرب، ج4، القاهرة: القاهرة: دار المعارف، 1982، ص2832.

2- ابراهيم توفيق حسنين، ندوة التعددية في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 196، بيروت، 08 فيفري 1987، ص75.

جماعات مغلقة لا تلتقي مع الجماعات الأخرى إلا في الأسواق ولأغراض اقتصادية غير شخصية".

إذن من خلال تعريف فرينفال نلاحظ أنه ينظر إلى التعددية أو المجتمع التعددي على أنه تلك الفئات الاجتماعية ذات الخصوصيات المتميزة عن بعضها البعض، بحيث لكل منها ميزاتها التي لا تتوافق مع باقي المجموعات، مما يؤدي إلى عدم الاحتكاك فيما بينها، فتكون بذلك مغلقة على نفسها ترتبط مع الغير اقتصاديا فقط.

أما روجيه لابوانت وهو أحد المحررين لندوة التعددية نشرت أعمالها بالفرنسية عام 1974، فيرى أن: "التعددية بوجه عام توجد حيثما يوجد مزيج من نوع ما يتشبه به فرد أو جماعة، وهو يضيف أن مجالات التنوع قد تعدد في السياسة، الأديان والفلسفة، كما أن هناك طبقات اجتماعية متنوعة وفروقا إقليمية متعدّدة"<sup>1</sup>.

ربط روجيه لابوانت التعدد بالمبادئ الخاصة التي تحكم حياة الفرد والجماعة، إذن فالتعدد هو سمة ضرورية في حياة الإنسان على اعتبار أنه موجود في كل المجالات الحياتية، مما يؤدي إلى وجود الاختلافات الاجتماعية.

ويجد رودى كارلتون في التعددية إطار يستند إليه في تفسير سلوك المجموعة فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة يجتمعون معا بصورة طوعية لتحقيق مصالحهم المشتركة ولتحقيق أهداف معينة محدّدة لذا هناك مجاميع متعددة في المجتمع في كل زمان، ويرى أن تفاعل هذه المجاميع، يقدم دفعا قويا للعلاقات الاجتماعية فالمهم هو طبيعة نشاط المجموعة وليس هيئتها كتجمع من الناس.

<sup>1</sup>- رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي، ط1، 01، 2006، ص38.

ويقترّب تعريف الدكتور سعد الدين ابراهيم من التعريف السابق في نظريته إلى التعددية التي قصد بها: "مشروعية تعد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"، فهي توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسسية، و أيضا كإشارة إلى أي: "وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرًا على جماعة سياسية أو إيديولوجية أو فكرية إثنائية واحدة"<sup>1</sup>.

ويميز جان ايفين كالفين بين التنوع والتعدد، فهناك تنوع لا يتناهى بين الأشياء في كل مجالات الواقع، كما أنّ هناك تنوعًا لا يتناهى في مجال الآراء، غير أنّ التعددية على العكس تتعلق في نظره بمجال القانون والدولة، بعبارة أخرى فإنّ الدولة عن طريق القانون هي التي تمنح الشرعية أو تقبلها أو ترفضها أو تبررها بالنسبة لوضع تعددي معين.

وفي الإطار نفسه، تعني التعددية السياسية: "إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي"<sup>2</sup>، فهي تمنح الأقليات العرقية فرصة البروز والمشاركة في السلطة، فهذه الأخيرة انعكاس وتمثيل للتعدد الاجتماعي على اعتبار أنّ التعددية حقيقة تشهد بها المجتمعات الإنسانية.

فالتعددية إذن هي مصطلح ذو أبعاد سياسية مقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد، في ظل مناخ ثقافي يقوم على فكرة ومبدأ قبول التعدد والاختلاف في المجتمع الواحد، في إطار قانوني تنظمه الدولة.

### ثانياً: تعريف التعددية الحزبية:

هي عبارة عن مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدّة أحزاب تمتاز بضعفها في معظم الأحيان، بمعنى أنّه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه، وبالخلافاً للعقائدية فيما بينها، كما يفرض نظام تعدد الأحزاب في الغالب

<sup>1</sup>- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1991/1990، ص 143.

<sup>2</sup>- Benjamin Reilly and per Nordlund, Political Parties in Conflict Prone Societies: Regulation, and Democratic Development, united Nations University press, new york, parus.tokyo, 2008, p12.

حكومات ائتلافية تتصف بعدم الاستقرار كما جاء في القاموس السياسي أنّ التعددية : "هي عبارة عن نظام حزبي طابعه المميز هو التعايش في إطار نفس البرلمان لأكثر من حزبين سياسيين"<sup>1</sup>.

وتشكل التعددية الحزبية تقليدا معروفا لدى الفكر الغربي والدول الغربية، وإن اختلفت الصور التي قد تظهر أحيانا في حزب مسيطر ومعارضة مؤلفة من أحزاب صغيرة، كما قد تظهر في نظام يقف على الحدود الفاصلة بين نظام حزبين كبيرين ونظام تعدد الأحزاب.

ويقوم نظام تعدد الأحزاب على أنّه لا يستطيع أي حزب الفوز بالأغلبية البرلمانية التي تسمح له بتشكيل حكومته مما يدفع هذه الأحزاب إلى الائتلاف لتشكيل الحكومة، "وهناك طبعا عدّة نظم تعددية مستقرة بحكومات ائتلافية قوية ومستقرة، كما توجد أيضا نظم تعددية تكون حكومتها الائتلافية هشة وسريعة التغيير"<sup>2</sup>.

ويعود أصل نشأة نظام التعددية الحزبية إلى المجتمعات الرأسمالية "المتقدّمة صناعيا واجتماعيا وثقافيا"<sup>3</sup>، حيث ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: طبقات عليا، طبقة وسطى، وطبقة دنيا، فالطبقة العليا هي الطبقة المالكة، تنتظم في سياق منظمة حزبية تمثلها، ولا تكف عن مباشرة نفوذها وضغوطها على النظام السياسي والرسمي في المجتمع، بالإضافة إلى الطبقة الوسطى التي شاركت في صناعة هذه الحضارة الصناعية.

كذلك نجد الطبقة العاملة لا تحجم هي الأخرى عن تنظيم عقدها في إطار منظمة حزبية تباشر من خلالها نفوذها وضغوطها دفاعا عن مصالحها وانتزاعها لحقوقها.

<sup>1</sup>- ناصر لكسور، التعددية السياسية بين متطلبات الداخل و الضغوط الخارجية، دراسة مقارنة لتجربة الجزائر و المغرب (1988-2008)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 12.

<sup>2</sup>- بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاثر السياسة و القانون، عدد خاص، أبريل 2011، الجزائر، ص 05.

<sup>3</sup>-benjamin,reilly and per norland ,opcit,p14.

وحيث أنّ هذه الطبقات المتناقضة تضم خليط من الجماعات الطبقية الفرعية، فقد تنتظم كل منها في إطار منظمة حزبية مميزة، ومن هنا تتعدد الأحزاب السياسية حسب روبرت ماكيفر.

إنّ التنافس الحزبي هو الطابع المميز لنسق العلاقات السياسية المتبادلة فيها، وبذلك فإنّ نظام تعدد الأحزاب وليدا طبيعيا لمجتمع حديث صناعي<sup>1</sup>.

وبصورة عامة فإنّ تعدد الأحزاب السياسية في الدول الحديثة وكثرتها إمّا يكون نتيجة لانقسام بعض الأحزاب السياسية القائمة فيها أو نتيجة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، وزيادة عدد الأحزاب بفضل انقسام الأحزاب القائمة يعود لأسباب كثيرة منها ضعف الانضباط الحزبي والأخذ باللامركزية الإدارية والإيديولوجية أو الفكرية في كثير من الأحزاب السياسية، وعلى كل حال فإنّ أسباب ظهور نظام تعدد الأحزاب هي الاختلافات العنصرية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أبناء الدولة الواحدة<sup>2</sup>.

وهذا نفس الطرح الذي ذهب إليه سيكموند نيرمان حيث يرى أنّ سبب انقسام الأحزاب وتعدد راجع للاختلافات داخل المجتمع السياسي تتلخص في التباين القائم على القومية والدين<sup>3</sup>، فالقوى المقسمة غالبا ما تنشأ عن عناصر لا يمكن الاتفاق عليها داخل الأمة في حين يرى بعضهم أنّ تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها ناجم عن انقسام بعض الأحزاب فيها أو تشكيل أحزاب سياسية جديدة<sup>4</sup>.

فالحكومة لا تستطيع أن ترفض الاستفادة لرغبات المصالح والجماعات التنافسية ومطالبها وهكذا يقوم نظام سياسي تستطيع فيه الجماعات النشطة والشرعية أن تجعل صوتها

<sup>1</sup>- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص70.

<sup>2</sup>ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، الأردن، دار مجدلاوي، 2004، ص 217.

<sup>3</sup>- رعد صالح الألوسي، المرجع السابق، ص 64.

<sup>4</sup> - Riechard Gunther, Jose Ramon Montero and JeanJ linz, Political Parties : Ola Concept and New Challenges, Oxford university press inc, new york ;2002 ;p40.

مسموعا في مرحلة حاسمة في صنع القرار، والنتيجة التي تسفر عنها التعددية استبعاد الفكرة القائلة بأنّ الدولة يمكن أن تكون مؤسسة خاصة هدفها الرئيس الدفاع عن طبقة واحدة، وبالتالي فإنّ هذه التعددية الاجتماعية السياسية العامة تجسدها التعددية الحزبية، أي أنّ الأولى أساس الثانية<sup>1</sup>، ويقضي المنطق بأنّ التعددية الحزبية لا يمكن أن توجد إلاّ حيثما وجدت تعددية اجتماعية مختلفة ولها رؤى سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة، وعلى هذا الأساس فالتعددية الحزبية في أبسط معانيها هي: "نظام يوجد فيه أكثر من حزبين"<sup>2</sup>.

وتنظر الدكتورة نغم محمد صالح إلى التعددية الحزبية على أنّها: "وجود عدّة أحزاب ذات قوة متساوية وكل منها يمثل سياسية محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة، كما أنّ هذه الأحزاب تكون غير متفاوته تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية"<sup>3</sup>، هذا يعني أنّ التعددية السياسية العامة تكون أساساً للتعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية لا توجد إلاّ حيثما توجد تعددية سياسية أي قوى اجتماعية ومصالح اجتماعية مختلفة تساعد على ظهور نظام تعدد الأحزاب وهذه العوامل تختلف من بلد لآخر، بحسب الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعنصرية والدينية لذلك البلد.

وبما أنّ نظام تعدد الأحزاب هو وليد الديمقراطية الغربية، فإنّه لم يأخذ شكلاً واحداً، وإنّما توأم مع معطيات التجربة التاريخية، فهناك النظم الحزبية التنافسية وغير تنافسية، وفي هذا الإطار قدّم جيوفاني سارتوري تصنيفاً رباعياً للنظم الحزبية التنافسية هي<sup>4</sup>:

1. نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة.

2. نظم تعددية.

3. نظم ثنائية حزبية.

<sup>1</sup>صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، المرجع السابق، ص 144.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص

<sup>3</sup>نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص 56.

<sup>4</sup>حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 80.

#### 4. نظم الحزب الغالب.

في حين صنف سكوارتز بنبرج النظم الحزبية إلى ثلاثة أقسام هي<sup>1</sup>:

1. نظم تعدد الأحزاب الكامل أو التام- تعدد الأحزاب المعتدل .
2. نظام الحزبين السياسيين هي: أ- نظام الحزبين الناقص/ب- نظام الحزبين التام.
3. نظام الحزب المسيطر: أ- حزب مسيطر عادي/ ب- حزب شديد السيطرة.

#### المطلب الثاني: نظريات التعددية الحزبية

هناك عدّة نظريات تناولت فكرة التعددية وتطرق لها ،من منطلق توضيح هذه الفكرة وشرحها إذ لا يمكن فهم التعددية الحزبية ماتعنيه دون التطرق لأهم النظريات التي تناولتها بالشرح والتحليل ،وتتمثل هذه النظريات في :

#### أولاً: النظرية التعددية:

تتعلق هذه النظرية من فكرة التعدد في الحياة، بناء على التعدد والاختلاف الموجود في الطبيعة والمجتمع، وقد ركزت اهتمامها على الأنشطة السياسية وأدوار ونشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات واعتبرت الديمقراطية كعملية للحكم في إطار مؤسس أساسها التعددية الحزبية، والأغلبية وتحديد مدة تولي السلطة في الحكم ورفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم<sup>2</sup>، ومن أهم روادها كارل دوتش وموريس دوفرليه وعبد الرحمن ابن خلدون بالإضافة إلى روبرت دال وغيرهم ولقد ركزت على ثلاث آليات أساسية هي:

- 1- آلية التعدد التنظيمي المفتوح: المتعلقة بالنظام الحزبي ومعناه حرية تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات دون قيود.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 80.

<sup>2</sup>-وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، مصر ، الهيئة العامة للكتاب، 2008، ص16.

2- آلية تداول السلطة السياسية: المرتبطة بالنظام السياسي بواسطة انتخابات حرة وتنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفق نتائجها.

3- آلية منظومة الحقوق والحريات العامة: المتعلقة بالنظام القانوني باعتبارها مقياس لاحترام حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

إنّ كارل دوتش ركز على التعددية الحزبية ودورها في الوصول إلى السلطة، باعتبار الحزب تنظيم يسعى الوصول إلى السلطة وفي سعيه يدخل في علاقات انتخابية تنافسية مع أحزاب أخرى وبين أنصاره بطريقة مفتوحة ومتعددة الأجنحة<sup>2</sup>.

في حين يؤكد موريس دوفرليه على أنّ التعددية الحزبية ضرورية لتحقيق التداول على السلطة، وأنّ أزمة التداول على السلطة تحدث نتيجة غياب التعدد الحزبي، وكذا شخصية الأحزاب الموجودة والاتجاه نحو الديكتاتورية<sup>3</sup>، بينما يرى ابن خلدون أنّ التعدد هو سمة في المجتمعات وأنّ التداول على السلطة هو ممارسة للغلبة بالقوة وتولي السلطة واستبدال حاكم مكان حاكم أوروبا بأخرى عن طريق التسلط، وأنّ هذا الاختلاف يؤدي إلى أزمة التداول نتيجة التمسك بالحكم المؤدّي إلى انهيار العمران فيقول:

"إنّ العرب متنافسون على الرياسة، ونادرا ما يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته إلاّ في الأقل وعلى كره ومن أجل الحياء، فيتعدد الحكام والأمراء وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقض"<sup>4</sup>.

أما روبرت دال فإنّه يربط التعددية الحزبية بالديمقراطية التعددية، القائمة على التعددية الاجتماعية، والمؤدية إلى حكم الأغلبية مع احترام الأقلية، التي تشكل هي الأخرى أحزاب

1- علي خليفة الكواري و آخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 02، 2002، ص 264.

2- علي خليفة الكواري و آخرون، المرجع السابق، 2002، ص 246.

3- سليمان صالح الفويل، الأحزاب السياسية و الجماعات السياسية و الجماعات الضاغطة، ليبيا، منشورات فار يونس، 2003، ص 145.

4- ابتسام الكتبي و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 12.

وجمعيات مختلفة، بينما يؤكد وير على مسألة تعاقب الأجيال في المجتمعات نتيجة أشكال التعليم والتغيرات والتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما ينتج التعددية وبنشأ طبقات جديدة، ولاسيما للطبقة الوسطى التي تعمل على إقامة هياكل سياسية جديدة، ولاسيما الطبقة الوسطى التي تعمل على إقامة هياكل سياسية جديدة تلازم تعاقب الأجيال والتعاقب على الحكم<sup>1</sup>، في حين نجد إكشتاين يؤكد على أن "تعدد الأفراد في المجتمع يؤدي إلى تعدد الثقافات التي يتلقاها الفرد في الأسرة، المدرسة، أو النادي أو الحزب، وتعدد الثقافات يؤثر على النظام الحزبي ومنه النظام السياسي"<sup>2</sup>، إذن فالتعدد حسب مرتبة بالثقافة.

### ثانيا: النظرية الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات:

تنطلق هذه النظرية باتجاهاتها المختلفة من المفهوم الحديث للدولة وله الحق والقانون القائمة على التمثيلية والمشاركة في التنمية وفي جميع الجوانب، وعلى الحكم الصالح وحقوق الإنسان بما فيها الحريات الأساسية للمواطنين، كما تنطلق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/12/10.

إنّ هذه النظرية ترى أنّ الاختلافات الاجتماعية والظروف الاقتصادية المؤدية للتنمية، تساهم في تحقيق الديمقراطية عبر التعددية المؤدية إلى تداول السلطة، وبالتالي الانتقال من أنظمة غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، وأبرز مداخلها هي:

**1- المدخل التحديثي:** يربط بين الديمقراطية والتنمية والحرية الاقتصادية ويعتبر أنّ الزيادة في النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وانتشار التعليم ونشأة الطبقة الوسطى وتوسعها وتوفر نوع من الرفاهية الذي يحقق الديمقراطية والتعددية.

<sup>1</sup>- وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup>- وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 25.

وأهم رواده آدم سميث الذي يعتبر أنّ الحرية السياسية مرتبطة بالحرية الاقتصادية، وسيمورمارتن لبيست الذي ربط الديمقراطية القائمة على التعددية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى أشار قروسمان ونوح أنّ الانتقال إلى نظام ديمقراطي قائم على الحكم الراشد المستند إلى التعددية الحزبية، سوف تجعل الحكام يعملون على ترشيد النفقات لضمان استمرارهم على اعتبار أنهم معرضون للمحاسبة<sup>1</sup>، فهما إذن يربطان التعددية الحزبية بالوضع الاقتصادي للدولة.

نجد في بعض الدول وخصوصاً الدول العربية مستوى عالي من الرفاهية والدخل الفردي المرتفع وانتشار التعليم والوصول إلى مرحلة الكمليات، لكن هذا لم يؤدي إلى الديمقراطية ولا وجود للتعددية الحزبية والتداول على السلطة.

**2- المدخل البنيوي:** يركز على عمليات التغيير التاريخية طويلة المدى وعلى قوة التفاعلات بين القوى الفاعلة في الدولة وصراعها مع السلطة، وكذا الطبقة الوسطى كمحرك أساسي في عملية الانتقال وترسيم الاتفاق على تقاسم السلطة وتنظيمها وأنّ ميزان القوة يعمل على التغيير والانتقال إلى الديمقراطية وحصول الاتفاق بشأن تداول السلطة<sup>2</sup>، ومن أبرز رواده مور وبوتر<sup>3</sup>، فالأول ركز على بنية القوة والسلطة المتغيرة الموجودة في كل المجتمعات والقوة هي التي تحدد التحول إلى الديمقراطية، سواء كانت التفاعلات اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية.

بينما يركز بوتر على بنية وشكل التغيير وقوة سلطة الدولة، في حالات تكون فيها الدولة غير قوية جداً في مواجهة البنى الناشئة في المجتمع إلى جانب المساهمة التاريخية للتنمية

<sup>1</sup>- اسماعيل الشطي و آخرو، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 54.

<sup>2</sup>-مرزود حسين، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 35.

<sup>3</sup>- richard ganther.jose ramon montero and juanj.linz.opict,p59.

الرأسمالية التي أدت إلى بروز مجتمع مدني قوي ونمو الأحزاب كقوة موازية للدولة، إضافة إلى العوامل الاجتماعية في الدولة.

لقد ركز المدخل البنيوي على البني في حالة ضعف البنيات المشكلة للدولة والمجتمع وخاصة الطبقة الوسطى، قد يؤدي بمؤسسات الدولة للمحافظة على نظام لا علاقة له بالديمقراطية.

**3- مدخل الانتقال الديمقراطي:** يركز على شروط الانتقال الديمقراطي ويكون نتيجة لوجود صراع بين طرفين داخل النظام الانتقالي، طرف معتدل وآخر متشدد، وعملية الانتقال تنجح بين الطرفين المعتدلين<sup>1</sup>، ومن أبرز رواد هذا المدخل دانكورت روستو ومايكل ماكيفول، ولقد حدّد روستو حدّد أربعة مراحل لعملية الانتقال الديمقراطي وهي<sup>2</sup>:

1- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: بمعنى وجود على الأقل كيان اجتماعي يتسم بالأغلبية في التقارب.

2- مرحلة الإعدادية الأولية للديمقراطية، وتكون نتيجة الصراع حتى بالعنف بين نخب اقتصادية جديدة ونخب محافظة، وقد تتميز الديمقراطية في هذه المرحلة بالهشاشة نتيجة لتفوق النخبة الحاكمة وسدّها الطريق أمام حكم الديمقراطية.

3- مرحلة عملية الانتقال البدائي الديمقراطي أو مرحلة القرار، نتيجة توصل أصحاب الصراع إلى تسوية ووضع قواعد ديمقراطية تمنح الجميع المشاركة في السلطة.

4- مرحلة الانتقال الثانية أو التعود وترسيخ الديمقراطية رغم صعوبة قبولها من الجيل الأول بسبب الخلافات لتتعود الأجيال المقبلة عليها وتترسخ بحكم التاريخ.

<sup>1</sup>- مرزود حسين، المرجع السابق، ص 36.

<sup>2</sup>- إسماعيل الشطي و آخرون، المرجع السابق، ص 57.

أما صامويل هنتون، فقد ركز على الموجات الديمقراطية، وخاصة الموجه الثالث وهي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة وغيرها.

حيث اعتبر أنّ الموجه الأخيرة للديمقراطية كانت بعد سقوط النظام العسكري في البرتغال عام 1974<sup>1</sup>، وقد زادت في عدد الدول التي انتهجت النهج الديمقراطي ولقد شملت الموجه الثالثة العديد من الدول العربية منها الأردن، المغرب، مصر والجزائر<sup>2</sup>، وحسب كارل جيرشمان تبعت كل موجه ديمقراطية، موجه مضادة وتراجع عن الديمقراطية صعبت من تعزيزها وخلفت ورائها أنظمة تجمع بين الانفتاح والتقييد ومهدت للموجه الرابعة.

فيما ركز مايكل ماكفول على نموذج الموجه الرابعة للديمقراطية المتوصل إليها بعد اهتمامه بدراسة تحول الأنظمة السياسية في دول أوروبا الشرقية الجامعة بين الانفتاح والتقييد، التي أنتجت نموذج الديمقراطية الشكلية مثل إجراء انتخابات دورية غير نزيهة، ووجود أحزاب غير فاعلة، ومجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها، وسلطة تنفيذية مهيمنة وبرلمان ضعيف، ومستويات عالية من الفساد، وحرية إعلامية محدودة مع تفوق لأجهزة إعلامية تهيمن عليها الدولة.

إنّ نموذج الديمقراطية المقيدة يعطي للمعارضة هامش من الحرية يمكن استغلالها لتغيير النظام وتحقيق تحول ديمقراطي وانتقال للسلطة، كما يضم النموذج نوعين من الأنظمة السلطوية هما: نظام ديكتاتوري قمعي مطلق، ونظام ديكتاتوري مقيد.

1- صامويل هنتون، الموجة الثالثة، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ط1، ص61.

2- المرجع السابق، ص 28.

ويقر مدخل الانتقال الديمقراطي بأنّ عملية الانتقال الديمقراطي من الحكم التسلطي إلى التعددية السياسية والحزبية قد تفشل أو تتغير أحيانا، وتتجح إذا كانت بين طرفين معتدلين<sup>1</sup>. نستنتج إذن أنّ المداخل تركز على الرخاء الاقتصادي لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، بل بالعكس قد تكون نتيجة للأزمات الاقتصادية والعنف والتدخلات الأجنبية وربما لرغبة بعض النخب الحاكمة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وتركيبية كل المجتمعات وتاريخها والقيم الثقافية والدينية، والقوى الفاعلة لأنّ عملية الانتقال الديمقراطي عملية متكاملة.

بينما يربطها آخرون باتخاذ القرار ومنهم جيمس فيشكين، حيث أولى اهتماما لعملية صنع القرار وركز على المشاركة والتداول في صناعة القرار الذي يكتسب شرعية من التداول في صناعة القرار الذي يكتسب شرعيته من التداول العام، وعملية اتخاذه يجب أن تكون بوضع نموذج بياني إحصائي لجماعة أو المجتمع لمناقشة قضية معينة وعلى ضوء تلك النتائج يمكن لاتخاذ القرار أو تعديله.

في حين يربطها ريكاردو ستجالينو بالتطور العلمي لوسائل الاتصال الحديثة حيث ركز على الديمقراطية الرقمية تستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة للمساعدة على الاتصال والمشاركة والتعبير عن الآراء المختلفة لتحقيق الديمقراطية، وتعمل على تدعيم مشاركة المواطنين والمساهمة في الانتخابات وتعزيز وترسيخ التداول على السلطة<sup>2</sup>.

وعموما هذه النظرية تركز على الديمقراطية التعددية، وتأثير الجانب الاقتصادي ونظام الأغلبية مع التقيد باحترام حق الأقلية، لكن ما يجب الوقوف عنده هو أنّ مفهوم حقوق

<sup>1</sup>-مرزود حسين، المرجع السابق، ص38

<sup>2</sup>- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، الجزائر، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2008، ص22.

الإنسان والحريات واسع ومتعددا، والأفراد في استعماله من طرف الأقلية أو الأغلبية قد يضرب بالمصلحة العامة ويحدث أزمة.

### ثالثا: النظرية الماركسية

ظهرت أولى دلالات النظرية الماركسية مع المفكر الألماني "كارل ماركس"، وقد ظهرت كرد فعل لعجز النظرية الاشتراكية التعاونية في حل المشكلات الاجتماعية الرأسمالية وتدني مستوى العمال، وزيادة الاحتكار والبطالة<sup>1</sup>.

وتقوم فلسفة هذه النظرية بالبحث عن المساواة في الجوانب المادية بين الناس، أي تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية لكن في اهتمامها بممارسة الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية لكن في اهتمامها بممارسة الديمقراطية السياسية تركز على الديمقراطية المركزية وترتبطها بالأحزاب الشيوعية التي تتولى قيادة الدولة والأمة، وقيادة العمال والفلاحين وتتوب عنهم باعتبارها القوة المحركة للثورة والتنمية والحكم وتقف ضد التعددية وتحديد مدة تولي السلطة، رغم انطلاقها من التعددية بنقسيم المجتمع إلى طبقتين.

فماركس يرى أن الانتخابات ليست إلا وسيلة تتيح المغلوبين على أمرهم أن يختاروا كل أربع سنوات ظالمهم وظائفهم وأن الانتخابات في مجتمع بدون طبقات تمكن الشعب بأكمله من اتخاذ القرار السياسي الجدير بالقبول من الجميع، وأن يدعي الناخب للتصويت لمصلحة لائحة مرشحة من قبل الحزب الاشتراكي المكلف بالتعبير عن الأمانى العميقة لمجتمع متجانس على مستوى المؤسسات.

ومن جهة أخرى يرى في الحكومة التمثيلية وسيلة تحد من صراع الطبقات دون أن تمكن البروليتاريا من الوصول إلى الحكم الذي يبقى الطبقة الحاكمة المتمثلة في البرجوازية<sup>2</sup>، لكن

<sup>1</sup>-مرزود حسين، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup>- ناصر لكسور، المرجع السابق، ص 25.

كارل ماكس الداعي إلى مجتمع بدون طبقات وبدون تعددية وقع في تناقض مع الواقع رغم اعتماده على التعدد في تقسيمه وإيمانه بمبدأ الأغلبية لطبقة البروليتاريا من أجل استلام الحكم.

وقد لقيت نظرية ماركس انتقادات من نظرية التعددية ونظرية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن بينهم موريس دوفرليه الذي يعتبر الأحزاب الشيوعية ليست موحدة، فقيادتها مقسمة إلى تيارات وأجنحة تسعى إلى السلطة، وتلك الأخيرة اعتبرها بمثابة تعددية وتحل محل الأحزاب في الأنظمة الغربية وهي مرتبطة بجماعات الضغط الأساسية، الجيش وقدامى المحاربين، التقنوقراطيين والدين والضغط الخارجي.

#### رابعاً: النظرية الإسلامية:

يقترن مفهوم التعددية مع مفهوم الشورى<sup>1</sup> في الحضارة العربية الإسلامية، والشورى لغة من الشارة والمشورة، أي ما يظهر من نقاش الأمور، وهي الأمر الذي يتشاور فيه، والشورى الخبرة للتوصل بها لمعرفة الرأي الصواب أو الحق فيها، وفي اللغة ينظر إلى الشورى بوصفها استصغاء التفكير الصائب وإظهار الرأي السديد، أما المعنى الاصطلاحي فتعني المفاوضة في الكلام، يظهر الحق فهو إذن استخراج الصواب بعد النظر في الآراء، كما أنّ الشورى تختلف عن الاستشارة<sup>2</sup>.

وتتطلق النظرية الإسلامية من القرآن والسنة واجتهاد العلماء وتعتبر مسألة التعددية وقيام الأحزاب في الإسلام ضرورة وفرض كفاية، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم الذي أكد وجود التنوع والاختلاف بين الناس، بل إنّه اعتبر الاختلاف سنة من سنن الله في خلقه، وهذا ما

<sup>1</sup> - رعد صالح الألوسي، المرجع السابق، ص27.

\* الفرق بين الشورى والاستشارة، هو أنّ هذه الأخيرة هي طلب الرأي والمشورة ممن يكون محل ثقة الطالب، فهي الوسيلة الجماعية الشرعية التي تصدرها الجماعة أو الأمة قراراً في شأن من شؤونها العامة، في حين الشورى هناك من ينظر إليها على أنّها نظام مدني، لأنها وثيقة الصلة بسياسة الحكم وهي من أمور الدنيا.

ورد في سورة هود، قوله تعالى: "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين"<sup>1</sup>، فهذا الاختلاف هو آية للناس الذين تركت لهم حرية الاختيار، وأيضاً قوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"<sup>2</sup>، بمعنى قيام جماعة تدعو إلى الخير وتنتهي عن المنكر، وأيضاً تأكيداً لهذا الحق فقد ورد النص القرآني الآتي: "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"<sup>3</sup>، و"لکم دینکم ولی دین<sup>4</sup>"، وهذه الآيات تقر احترام الإسلام للآخر والاعتراف به كما هو، على اعتبار أن كل شخص مسؤول عن نفسه.

وكذلك الأمر للشورى فهناك سورة تحمل اسم "الشورى" التي أكدت على أن أمر المسلمين هو: "شورى بينهم"<sup>5</sup>، فهي تؤكد على أهميتها، وأيضاً نجد قوله تعالى: "ولو كنت فظ غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"<sup>6</sup>، كما أكد الإسلام أن الاختلاف بين الناس هو مشيئة الخالق في خلقه ورحمة بهم وهذا في قوله: "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتهم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين".

أما السنة النبوية فإن طبيعة الحياة التي أسسها الرسول عليه الصلاة والسلام في دولة المدينة تكشف عن المتطلبات الأساسية للشورى، فنظام التعدد والتشاور الذي جاء استناداً إلى الآية الكريمة: " وشاورهم في الأمر " تجسد في شكل وثيقة عرفت " بالصحيفة"، نظمت العلاقات في المدينة، واعترفت بوجود التنوع في مجتمع الدولة، بما في ذلك التنوع العقائدي اليهود والنصارى، وكفل لهم حقوقهم وحدد واجباتهم، وأيضاً على صعيد الانتماء حين تعامل مع الجماعات والعشائر، وقد كانت هذه الصحيفة بمثابة دستور دولة المدينة بقدر ما كانت

1- القرآن الكريم، سورة هود، الآية 118.

2- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 104.

3- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 23.

4- القرآن الكريم، سورة الكافرون، الآية 06.

5- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38.

6- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 159.

قد تضمنت فيه الحقوق والواجبات، انسجاماً مع ممارسة الرسول صلى الله عليه وسلم العملية في التشاور مع المسلمين في كل صغيرة وكبيرة.

وقد حافظ المجتمع الإسلامي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم على الشورى واحترام التعددية وسمع باستمرارها، فقد أدرك الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه هذه الحقيقة وأقرها فور تولية أمر المسلمين<sup>1</sup>، واستمر العمل بها حتى عهد معاوية بن أبي سفيان.

أما في العصر الحديث فإنّ الأمر يختلف حول مسألة التعددية وتحديد مدّة تولي السلطة، ببروز موقفين هما:

موقف يقبل التعددية والتداول في الدولة العلمانية، وموقف يقبل التداول حتى مع العلمانيين في الدولة الإسلامية ويلتزم بشروط اللعبة، ويمثله الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور فهمي هويدي اللذان يعتبران التعددية ضرورية في الإسلام، وحسب فهمي فإنّها تمثل صمام الأمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، كما يعتبر مسألة تداول السلطة على أنّها: "فكرة حديثة حتى في نطاق الفكر والتجربة الغربية، وهي ضرورية ويعتبر الانقلاب عليها من طرف الإسلاميين أو أي طرف آخر يصل إلى الحكم بالتداول على أنّها سقطة أخلاقية"<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإنّ الإسلام مع التعددية الحزبية ومع التداول على السلطة القائمة على الشورى والحرية وضد الاستبداد.

وفي الأخير نقول أنّ هذه النظريات قد اختلفت في تفسير التعدد والتعددية الحزبية، على اعتبار أنّ لكل منها منطلقاتها ومبادئها الخاصة في التفسير والتحليل.

### المبحث الثاني: التداول على السلطة وشروطها

<sup>1</sup>- رعد صالح الألويسي، المرجع السابق، ص32.

<sup>2</sup>- مرزود صالح، المرجع السابق، ص 44.

يعتبر مبدأ التداول على السلطة من المبادئ المهمة في الأنظمة الديمقراطية، إذ أنه تعبير على مدى ديمقراطية المجتمع وقبولها للتداول على الحكم في ظل الاختلاف في وجهات في وجهات النظر والآراء.

### المطلب الأول: تعريف التداول على السلطة

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة التداول على السلطة منذ القدم، فظهر هذا المبدأ يعود إلى التطورات والممارسات المتراكمة منذ ديمقراطية أثينا المختلفة عن التجارب الديمقراطية الحديثة، وصولاً إلى ممارسات رجال الكنيسة في أوروبا، إلى غاية ظهور الأفكار الاقتصادية الليبرالية في الجوانب الثلاثة: اقتصاد، سياسة، ومجتمع، والذي نتج عنه بروز نخبة من المفكرين الذين نظروا لمبادئ الديمقراطية وعلى رأسها التداول على السلطة.

فالتداول لغة: هي من المصدر تداول، التشاور ومنها التناوب وتداول النقد يعني رواجه بين الأيدي، تداول، تداولاً، تداولت الأيدي الشيء، تعاقبته، أي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا الأمر أخذناه بالدول، وقالوا: دواليك أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام أي دارت. وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم قوله في وفد ثقيف: "ندال عليهم وبدالون علينا"، ومعناه ندال عليه وبدال علينا أي نغلبهم مرة ويغلبنا مرة أخرى والأدلة الغلبة، والدولة الانتقال من حالة الشدة إلى الرخاء<sup>1</sup>.

وفي اللغة العربية لها عدة مرادفات منها: التعاقب، التناوب، انتقال السلطة، المشاركة في السلطة، الوصول إلى السلطة.. وغيرها، وهي في مجملها تعني الوصول إلى الحكم بطريقة ديمقراطية.

<sup>1</sup>ابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، لبنان، منشورات محمد بيضون لنشر كتب السنة و الجماعة، دار الكتب العلمية، 2033، ص 302.

أما في اللغة الانجليزية تستخدم كلمة succession أو Altérance بمعنى التعاقب أو التداول على السلطة، أما في اللغة الفرنسية: تستخدم كلمات -l'altermance succession-permutation وتعني التناوب والتعاقب.

أما في الاصطلاح فإنه لا يبتعد عن التعريف اللغوي رغم تعدد المفكرين، فبرهان غليون يعرفها: "لا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال التداول الفعلي على السلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة"<sup>1</sup>. إذن فالديمقراطية حسب مرتبطة بالتداول الفعلي.

ويعرفها أحمد صدقي الدجاني بأنها: "مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وليستخلصوا الأفضل" وكلمة الشورى في اللغة العربية تعني المدلول، أما الدكتور عماد بن محمد فيرى بأن: "التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقها لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية، بل يجب أن يعوض بتناوب سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، والتداول يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة"<sup>2</sup>، إذن فالدكتور عماد بن محمد يرى بأن التداول هو عملية تبادل الأدوار بين الأحزاب السياسية فمرة تكون في الحكم ومرة في المعارضة.

في حين يعرفها رفعت عيد سيد: "بأنها عملية اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسة السلطة بصورة مستقلة في فترة زمنية محددة سلفا، أما المشاركة في

<sup>1</sup>- علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص27.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص 241.

السلطة فمثالها الحكومة الائتلافية، أي اقتسام مجموعة من الأحزاب المناصب بما يتناسب مع الأغلبية التي حصل عليها كل حزب.

وقد اختلف المفكرين الغربيين في تعريف المفهوم، حيث لكل واحد منهم منطلقه الخاص، فسوري بيلار يعرفه على أنه: "عملية التعاقب الهادفة إلى تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه وإلى تغيير النخبة الحاكمة ككل في أوسع معانيه"<sup>1</sup>، أي حسب سوري بيلار فالتداول هو في معناه الضيق استبدال شخص بآخر، وفي معناه الواسع هو تغيير برنامج وطريقة عمل النظام من خلال تغيير النخبة الحاكمة.

أما لويس جان كيرمان فيعرفها على أنها: "تناوب حزبين أو تحالفين على السلطة من المعارضة وفي إطار احترام النظام القائم من أجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً، بالانتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين قوى سياسية تعترف مؤقتاً بالسلطة والدخول في المعارضة، على السلطة لا تقصي التعديلات الدستورية ولكن تبتعد عن العنف أو الثورة"<sup>2</sup>.

ويعرفها موريس دوفرجهيه: "بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب بارز موجود في البلدان ذات النظام الثنائي"<sup>3</sup>، إذن فهو عملية دورية، فالحزب حسبه مرة في الحكم ومرة في المعارضة.

إنّ محاولة تعريف مفهوم التداول على السلطة لا تخلو من صعوبات وإشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول وتتنوع لوازم إحكامه مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهوم واحد، على الرغم من أنّ هذا المبدأ من آليات الممارسة الديمقراطية لآته يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ

<sup>1</sup>- مرزود حسن، المرجع السابق، ص13.

<sup>2</sup>-Jean louis Ouermanne, *l'alternance ou Pouvoir*, Alger, Casbah edition, 1998, p4.

<sup>3</sup>- موريس دوفرجهيه، الأحزاب السياسية، تر: علي مقد و عبد الحسن سعد، لبنان، دار النهار للنشر، ط1989، ص 304.

الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع المعني، كما ويعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية بالمشاركة السياسية هذا من ناحية ومنجهة أخرى يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام إلى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية أو ترجيح حكم الأغلبية والأخذ برأيها.

رغم أنّ مبدأ التداول السلمي للسلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية، إلا أنّ الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الجدستوري ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والإقرار بإمكانية أي من القوى المعارضة وذلك عبر انتخابات حرة ونزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين، ويرتبط بذلك الحديث وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو مجموعة أو من حزب لآخر وهما: الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقا لإرادة الناخبين والعنف أي اجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغما عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه، ولا ريب أنّ وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة بالمعنى الغربي.

وعلى العموم فإنّ التداول على السلطة حق دستوري وسياسي، وتعني تحديد المدّة عهدة أو عهدتين مقابل عهدة أو عهدتين في إطار تعددي اعتمادا على نتائج الانتخابات، وليس خلافه نفس الشخص أو البقاء أو تجديد العهدة كل مرة وحكومة الأغلبية مع احترام الأقلية في إطار ضوابط تنظيمية وأخلاقية واضحة أساسها المساواة وحق وحرية الاختيار في الانتخابات الدورية، مع توفير الظروف المناسبة لتولي وتعاقب النخب والقيادات والحكومات والأحزاب والبرامج والسياسات والأجيال، وهي مشاركة مختلف القوى في اتخاذ القرار بغية الوصول إلى البديل الأفضل والتداول السياسي الفعال، وليس التغيير فقط.

## المطلب الثاني: شروط التداول على السلطة

صحيح أنّ مبدأ التداول هام وضروري في حياة الأفراد إذ لا يمكننا الحديث عن دولة ديمقراطية دون هذا المبدأ، فهو يمنح الفرصة لكل الجهات والطوائف في ممارسة حقوقها السياسية، في ظل تعددية حزبية ونظام انتخابي يسمح بتداول السلطة، إلا أنّ هذا الأخير له شروط معينة، فموريس دوفرليه مثلا حددها بثلاثة شروط هي:

- 1- التعددية الحزبية سواء كانت ثنائية أو تعددية أو بالتحالف.
  - 2- إجراء وتنظيم انتخابات دورية حرة ونزيهة بانتظام تنتج عنها حكومة الأغلبية مع ضمان حق المعارضة.
  - 3- الاتفاق على مجموعة من الثوابت الوطنية من طرف التشكيلات السياسية<sup>1</sup>.
- ونفس الشيء فعله ليوهومان بوضعه أيضا ثلاثة شروط في دراسة نشرها سنة 1975:
- 1- ضمان حق العودة إلى السلطة من خلال الدستور والالتزام الأخلاقي.
  - 2- الاتفاق حول المؤسسات السياسية وقبول شرعية النظام القائم واحترامهما والمحافظة عليهما مع حق التعديلات بشرط أن تلقى قبول المعارضة وأن تعرض على الرقابة الدستورية.
  - 3- ممارسة السلطة لفترة محددة وتحمل المسؤولية في تسيير شؤون الدولة بالاتفاق في مجال السياسة الخارجية وسياسة الدفاع الوطني والسياسة النقدية والاستمرار فيها بما يخدم مصلحة البلاد.
- وهناك من حدّد شروط التداول في ثلاثة عناصر هي:

<sup>1</sup> - jean louis quermanne, opcit, p10.

1- إقرار نظام دستوري مكتوب أو عفري كقانون أساسي للدولة لتوزيع السلطات بشكل متوازن وتقييد السلطة بضوابط قانونية تكون خاضعة للرقابة.

2- إقرار نظام التداول على السلطة بواسطة انتخابات دورية.

بينما قيم جون لويس كيرمان شروط التداول على السلطة إلى نوعين شروط متعلقة بنظام الأحزاب وشروط متعلقة بالثوابت السياسية كما يلي:

### 1- شروط متعلقة بنظام الأحزاب وتتمثل في:

- التعددية الحزبية، الثنائية أو متعددة الأحزاب.

- تنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام.

- تشكيل حكومة الأغلبية مع احترام المعارضة.

### 2- شروط متعلقة بالثوابت السياسية وهي كالتالي:

- الاتفاق على احترام مجموعة من الثوابت الوطنية ومنها السياسة الخارجية، الدفاع الوطني والسياسة النقدية، والقيم الثقافية كالدين والعادات والتقاليد الاجتماعية.

- عدم تجاوز البرنامج الانتخابي بضمان حق العودة وحماية الديمقراطية ومقومات النظام السياسي الدستورية<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى فقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شروط النظام الانتخابي العادل الذي يضمن التداول تمثلت في:

حق جميع المواطنين من التمتع بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.

<sup>1</sup> -jean louis quemomme, opcit,p16.

- شرط تنظيم الانتخابات بصورة دورية لضمان احترام الحقوق السياسية للمواطنين.
- أن تكون إجراءات الاقتراع على أساس حرية الاختيار وسرية التصويت وصحة فرز الأصوات.
- كما صادقت اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في لقاء انعقد بالبندقية بإيطاليا في مارس لسنة 2007 على شروط التداول على السلطة منها:
- أن تكون الانتخابات دورية وإجبارية وعادلة وحرّة في ظل المساواة مع احترام نتائجها، ونظام الأغلبية في حدود اللجنة السياسية، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وتوفير البيئة الملائمة وعدم إقرار حالة الطوارئ ونشر التعليم والوعي.
- العدالة في الترشح والتصويت، وحق المواطن في الانتخاب أو عدم الانتخاب وحرية الاختيار.
- مراقبة الانتخابات بواسطة القضاء وليس اللجان المشكلة من السلطة التنفيذية.
- وما يلاحظ أنّ الشروط متقاربة مع بعضها البعض وتقترب من تعريف التداول على السلطة، ولكن بعض الدارسين يعتبرون الشروط السياسية والقانونية غير كافية للتداول على السلطة، بل يجب أخذ الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد وربطها بعلاقات القوى الفاعلة في النظام السياسي وتوازناته<sup>1</sup>.
- و بناء على ما تقدّم يمكن تحديد شروط التداول على السلطة بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالتالي:

<sup>1</sup>- مرزود حسين، المرجع السابق، ص 16.

### 1- شروط سياسية ودستورية تتمثل في:

-احترام الدستور والاتفاق على مجموعة من الثوابت، كالعامل السياسي السلمي واحترام حق العودة والقبول بتسيير مؤسسات المجتمع والتعامل مع قضاياها.

-عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها.

- احترام مدة تولي السلطة.

### 2- شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت:

1-إذا كان النظام بالأغلبية في دورين قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه يفرز عدّة أحزاب متقاربة وخاصة إن كانت متساوية في حجم التمثيل .

2- أما إذا كان النظام المتبع الانتخاب النسبي، فقد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول إلاّ أنّه لا يمكن أن يعمل على عدم الاستقرار الحكومي، جعل جل الدول تلجأ إلى الجميع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي من أجل تحقيق الفعالية الحكومية والمساواة الانتخابية.

### 3- شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية: وتخص كل بلد وتتعلق بعدة مؤشرات مثل:

مستوى التعليم ودرجة الفقر، ومستوى المعيشة ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الفقر، ومستوى المعيشة ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف الداخلي والحروب ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية من حيث العجز والنمو<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- مرزود حسن، المرجع السابق، ص 16.

**خلاصة الفصل:**

إنّ التعددية الحزبية حتى وإن كانت في أبسط معانيها هي ذلك النظام السياسي الذي يسمح بوجود أكثر من حزب سياسي ذو توجهات مختلفة وعقائد متباينة، فإنّها أيضا تعبر عن تعدد في الآراء والمذاهب والطبقات الاجتماعية التي يكون لكل منها توجهاتها السياسية والإيديولوجية بناء على تكوينها السياسي والاجتماعي والتعليمي وحتى الوضع الاقتصادي.

أما التّدّول على السلطة فهو مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، حيث أنّ التّدّول السلمي والنزاهة للسلطة يسمح لكل الفئات بممارسة حقها السياسي وإبداء رأيها وإبراز وجهات نظرها، وكذا محاولة إرساء قيم الديمقراطية والتعدد وقبول الآخر في المجتمع.

## الفصل الثاني

إفريقيا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة

تعد ظاهرة التعددية الحزبية من الظواهر التي تتميز بها الديمقراطيات التقليدية، إذ أنها تعبير عن قبول التنوع والإختلاف الموجود في المجتمع وبالتالي منح الفرصة لكل هذه الفئات بأن تثبت وجودها وتساهم في البناء السياسي للدولة، وذلك من خلال المساهمة في صنع القرار السياسي، وكذا الحق في المشاركة في السلطة عن طريق التداول عليها وفق أطر قانونية يحكمها الدستور .

لقد ورثت الدول الإفريقية هذا المبدأ بعد حصول على الإستقلال الذي كان مطبق حتى في الإدارة الإستعمارية، لكن ورغبة من القادة التاريخيين الذين قادوا النضال في الإستتار بالحكم والإستفادة من النفوذ ومزايا السلطة، قرروا أن هذا النظام لا يصلح للدول الإفريقية وبالتالي وجب تغييره إلى نظام آخر يضمن الوحدة للشعب الإفريقي الذي يتوق الوحدة، وكذا رأوا أنه يجب جمع الشعوب الإفريقية في حزب واحد جامع يمكن الأفارقة من بناء دولة وطنية ذات إقتصاد قوي .

لكن ومع مرور الوقت أثبت نظام الحزب الواحد فشله في تحقيق المطلوب منه، ومع التغيرات التي عرفها العالم كان لزاما على الدول الإفريقية العودة إلى التعددية الحزبية، لكن صاحب هذه العودة التشكيك في مصداقيتها .

**المبحث الأول : الواقع السياسي الإفريقي**

بعدما كانت التعددية هي الميزة السائدة في الدول الإفريقية في عهد الإستعمار، إتجهت هذه الأخيرة إلى تبني نماذج أخرى مغايرة لما كان سائدا من قبل بحجة عدم التبعية والقطيعة مع الإستعمار، مما أدى إلى بروز أنظمة حكم إستبدادية، تسلطية، وحتى إقصائية في بعض الأحيان سيطرت على الحكم الإفريقي لحقبة طويلة، فكانت النتيجة دخول الدولة الإفريقية في متاهات البحث عن الحكم الأصلح الذي يمكنه أن يعمل على بناء دولة وطنية قوامها القانون والمؤسسات، وطبعا كانت هذه مهمة المؤسسة العسكرية التي عملت على الظهور بكونها حامية الأمة تستمد شرعيتها في التدخل من هذه الميزة وكذا من الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن الإفريقي.

**المطلب الأول : الأنظمة السياسية في إفريقيا : النظم الإقصائية**

عرفت الدول الإفريقية بعد إستقلالها نمط جديد من الأنظمة إمتازت كلها بأنها أنظمة عملت على قمع وإقصاء المعارضة والتأكيد على ضرورة الوحدة الوطنية كمبرر لسياساتها التي أتبعتها، فهذه الأنظمة التي كانت وليدة البيئة الإفريقية الخاصة أدخلت الدول الإفريقية في مشكلات البحث الدائم عن النمط المتلائم مع الواقع الإفريقي ذو التعددية الإثنية والطائفية. وقد برزت في الدول الإفريقية عدة نماذج عملت على تعزيز نفوذها السياسي والإقتصادي من أجل البقاء في الحكم ومنها :

**1-نظام الحزب الواحد :** مثل نظام الحزب الواحد محور الحياة السياسية في القارة الإفريقية، وقد عمل هذا النظام على إحتكار الحياة السياسية الإفريقية لفترة طويلة من الزمن بحجة أن خصوصية الدولة الإفريقية تستلزم هذا النموذج الذي هو شامل وجامع لكل أبناء البلد الواحد، وفي هذا الشأن يؤكد "جوليوس نيريري" بأنه : "إذا لم تكن هناك إنقسامات جوهرية، وأساسية في المجتمع حول منظومة القيم السائدة، والسياسات، والبرامج اللازمة

لتحقيقها فإنه لا يوجد تبرير موضوعي لقيام أحزاب معارضة<sup>1</sup>، إذن فحسبه أن المجتمع الإفريقي هو مجتمع متكامل وليس فيه أي إختلافات أو أي تنوعات إثنية وطائفية عمل المستعمر الأوروبي على تفرقتها وتركها في عدااء مستمر كان دائما سبب للحروب الداخلية فيها، كما كان ينظر هذا النموذج إلى المعارضة على أنها تخدم المصالح الغربية الخارجية وهي مجرد ترف لاحاجة للأفارقة إليها.

لقد مثل نموذج الحزب الواحد في إفريقيا ديمقراطية وحدوية فحتى الدول التي كانت على علاقات وطيدة مع الغرب إتبعته هذا النمط وكرسته لعقود طويلة جدا، وخير مثال على هذا دولة ساحل العاج التي سيطر الحزب الديمقراطي فيها على البلاد إلى غاية العقد الأخير من القرن الماضي،<sup>2</sup> كما جاء إتخاذ نظام الحزب الواحد من خلال قرار البرلمان بحظر التعددية الحزبية كما هو الحال بالنسبة لتتنانيا وكينيا.

وقد دافع الكثيرون عن فكرة الحزب الواحد في إفريقيا وقدرته على تحسين الأداء الإقتصادي، ومن هؤلاء الرئيس السابق في تنزانيا نيريري الذي يرى: " أنه أينما كان هناك حزب واحد متضمن الأمة بأكملها، كانت الديمقراطية أقوى من وجود حزب أو إثنين تمثل قطاعات المجتمع"<sup>3</sup>، إذا فحسب هذا القول أفراد الشعب متفقون ويكفي إطار سياسي واحد لاستعابهم فهو هنا ينفي وجود الإختلافات بين الشعوب الإفريقية وينفي كل التناقضات الموجودة والمعروفة في المجتمع الإفريقي المتميز بالتعدد الإثني الكبير في الدولة الواحدة فقط كحال نيجيريا التي تحتوي على 250 إثنية، كما يصر دعاة الحزب الواحد على أن فكرة التعددية هي فكرة غريبة عن الأفارقة. فهي ميزة المستعمر الذي يجب أن تكون هناك قطيعة معه، فالأهم حسبهم هو قضاء التركيز على التنمية الإقتصادية لأنها الأفضل لبناء الدولة الأمة والقضاء على الخلافات الموجودة دون الإهتمام بالتنمية السياسية والمشكل الحزبي .

1-حسن عبد الرحمن حمدي، دراسات في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: دار القارئ العربي، 2001، ص 138

2-سال أليون، إفريقيا أي مستقبل 2025. ترجمة: سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006، ص 60

3-عبد الحفيظ جبابلية، تحديات عملية بناء الدولة في إفريقيا. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

،جامعة الجزائر 3، ص 48

وقد أعطى القادة الأفارقة تبريرات تحمل عدة تناقضات في نفس الوقت لنموذج الحزب الواحد، فمن جهة الحزب الواحد ضروري لمراقبة الإنقسامات الإثنية وكبح جماح الطائفية، ومن جهة أخرى هذا النمط يعكس الوفاق الوطني الإفريقي فقد سيطر الحزب الواحد على نقابات العمال والتنظيمات التعاونية ومنظمات المجتمع المدني، وبالتالي أصبح مبدأ تقاسم العمل ومشاركة السلطة غير موجود وغير فعال على أرض الواقع وبهذا يكون نظام الحزب الواحد في إفريقيا لم ينتهك فقط حقوق المواطنين، بل أيضا الحقوق الديمقراطية للناخبين في الحق في التصويت لمن يرغبون من أشخاص وبرامج، فالوصول إلى الحكم في إفريقيا كان مرتبط بالمكانة والانتماء القبلي والعشائري .

فنظام الحزب الواحد مثل مرادف للإستقرار في إفريقيا وخاصة الإستقرار الحكومي فهو النظام الأنسب للقضاء على الفوضى الحزبية والقضاء على صراعات الوصول إلى السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية .

ومن أمثلة نظام الحزب الواحد في إفريقيا، نجد نظام الرئيس أحمد سيكوتوري في غينيا الذي أمن بأن الحزب يتولى دورا توجيهيا وقياديا في حياة الأمة الإفريقية فالسلطات السياسية، الإقتصادية، القضائية، الإدارية، والتقنية يجب أن تخضع جميعها لسيطرة "الحزب الديمقراطي الغيني"<sup>1</sup>، ويضيف سيكوتوري بأن الحزب الحاكم في غينيا ليس حزبا شيوعيا ولا حزبا طبقيًا فهو حزب الشعب الغيني كافة يجمع في عضويته المزارعين، العمال، الحرفيين، موظفي الخدمة الوطنية، والمتقنين، إنه إذا حسب رأيه حزب شعبي يرتكز في عمله على المصالح القومية للجمهورية دون أي تفرقة بين أبناء الوطن الواحد ولا يجوز لأي أحد الخروج عن إرادته. ومن هذا المنطلق أصبحت شخصية سيكوتوري محور النظام السياسي لدولة غينيا، فهو الرئيس والزعيم والمخلص والخادم الأعظم للشعب ومحرر الشعوب المقهورة .

<sup>1</sup>-حسن عبد الرحمن حمدي، المرجع السابق، ص ص 131، 130

2- نظام الحزب المهيمن: يرتبط لفظ الحزب المهيمن بالعديد من المسميات الأخرى كالحزب المسيطر والحزب الغالب، ويعتبر موريس ديفرجيه أول من أطلق تسمية الحزب المهيمن عام 1951 وقد عرفه بأنه: "هيمنة حزب سياسي على الحكم والحياة السياسية بشكل فعلي متخذا أشكالا متعددة، وهذه الهيمنة تتضمن السيطرة والغلبة في الدور السياسي في إطار تعددية محددة بالفعل والواقع، تقلص هامش التنافس بين الأحزاب السياسية المتواجدة"<sup>1</sup>، إذن فالحزب المهيمن حسبه هو ذلك الحزب الذي يسمح بالتعددية الحزبية لكن يكون هو صاحب القوة والغلبة إذا لايسمح للأحزاب الأخرى بالبروز والسيطرة على الساحة السياسية للدولة .

ففي إفريقيا نجد الكثير من الأحزاب السياسية التي هيمنت على الحكم لفترة طويلة دون أن تسمح بتداول على السلطة، وفي الغالب تحمل هذه الأحزاب آمال الأمة الإفريقية على إعتبار أن الأحزاب الأخرى التي تتشكل هي أحزاب ذات إرتباطات إثنية أو قبلية، والسماح لها بالوصول إلى الحكم سوف يؤدي بالدول الإفريقية إلى الدخول في متاهات هي في غنى عنها تؤدي إلى الفوضى واللاستقرار السياسي .

ومن هذه الأمثلة نجد النموذج الكامبيرون، فبعد سيطرة طويلة للحزب الواحد أقر الرئيس "بول بيا " بنظام تعدد الأحزاب، فكانت الأحزاب التي تشكلت كلها أحزاب ذات إرتباطات إثنية وإقليمية، ويدخل في هذا السياق حزب "الحركة الديمقراطية لشعب الكامبيرون" والتي مثلت الحزب الوحيد في البلاد منذ تأسيسها عام 1985<sup>2</sup>، إذ يعتقد الكثير من أبناء الكامبيرون أن هذه الحركة تمثل حزب البتاي وهي الجماعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس بيا وتجد دعما سياسيا لها بين صفوف إثنيات البتاي والباهوين في ولايات الوسط، الجنوب، والشرق .

<sup>1</sup>-رعد صالح الألوسي، المرجع السابق، ص 73

<sup>2</sup>-حسن عبد الرحمن حمدي، المرجع السابق، ص 143

أضف إلى ذلك فإن الأحزاب الأخرى في الدولة ترتبط بجماعات إثنية وقبلية على سبيل المثال، فإن حزب "الإتحاد الوطني من أجل التقدم والديمقراطية" يسيطر عليه جماعات الفولبي، وهو يمثل الشمال المسلم، وفي المقابل هناك حزب "الجبهة الديمقراطية الإجتماعية" وهو حزب المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في البلاد، كما تجد قاعدتها السياسية من جماعات البامليكي في المقاطعة الغربية، و تمثل "حركة الدفاع عن الجمهورية" جماعات الكردي في مقاطعة الشمال الأقصى، وهي القوة الموازية لحزب المسلمين<sup>1</sup>. وقد أظهرت الإنتخابات التشريعية في الكاميرون عام 1992 صدق الإرتباط بين الأحزاب السياسية، الإلتماءات الإثنية، والإقليمية .

**3- نظام الحكم الشخصي :** برز هذا النوع من أنظمة الحكم بشكل كبير في الدول الإفريقية بعد الإستقلال، فهو نمط يعتمد علي طبائع وسمات الشخصية الحاكمة أكثر من إعتماده على محددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية، ويمتلك الحاكم في هذا النوع من الأنظمة قدرة كبيرة علي الأثير في اللعبة السياسية وتحديد قاعد سيرها .

فالقائد السياسي في هذا النمط يتمتع بمكانة خاصة تتضح من خلال عدم إجراء إنتخابات تنافسية، على إعتبار أن الإنتخابات الرئاسية في هذا النمط إستفتاءات عامة، وقد أخذ القادة الأفارقة ألقابا تكرس بقاءهم الأبدى في السلطة، فالنظام السياسي في هذا النمط متمحور حول شخص الحاكم فهو القائد السياسي الذي يستحوذ على الإهتمام الشعبي، ويستخدم الأدوات القمعية المملوكة للدولة من أجل تحقيق أهدافه في إحتكار السلطة فهو لا يستند إلى قاعدة شعبية في الحكم ولا يعتمد على مبدأ الرشادة في عملية صنع القرار، بمعنى أنه لا يهتم بأمال وطموحات الجماهير، ولا يعمل للإستجابة لمتطلباتهم .

<sup>1</sup>-حسن عبد الرحمن حمدي، المرجع السابق، ص 131

كما أن هذا النمط من أنظمة الحكم يعبر عن مجموعة من التفاعلات ليس بين الحاكم وشعبه ولكن بين الحاكم والقادة، الأتباع، المؤيدين له<sup>1</sup>، إذا فهذا النمط يهتم بالمصالح الشخصية للحاكم وأتباعه ولا يهتم بالمصالح الخاصة للمواطنين .

إذا يمكن القول أن الواقع الإفريقي ذو التنوع الإثني والإرث الإستعماري أدى إلي بروز أنظمة حكم تسلطية إقصائية عملت علي تحقيقي مصالحها الخاصة دون أدني إهتمام بالشعوب، الأمر الذي نتج عنه كثرة الانقلابات العسكرية .

### المطلب الثاني : شرعية الانقلابات العسكرية

بسبب الأوضاع المزمنة التي عاشتها الشعوب الإفريقية في ظل أنظمة فاسدة، كانت المؤسسة العسكرية دائما تحاول إصلاح الأوضاع بحجة أنها الحامي الأول للدولة، هذا الأمر جعل من القارة الإفريقية قارة الانقلابات العسكرية بامتياز فقد عرفت من فترة الستينات حتى الثمانينات ما يزيد عن 120 انقلاب عسكري، وقد كانت مبررات تلك الانقلابات تتمثل في :

1- إنتشار الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا وعجز النخب الحاكمة على التحكم في هذه الصراعات، مما أدى إلى تدخل الجيش باعتباره المؤسسة الحامية للدولة والوحدة الوطنية<sup>2</sup>، وكذا تراكم الإستياء الشعبي من الحكم المدني، حيث يتم اتهام الحكومات المدنية بأنها خانت الشعب وعملت علي تحقيق مصالحها الخاصة دون الاهتمام بمصالح الشعوب الإفريقية، وبالتالي تتولي المؤسسة العسكرية الحكم وتتوقف شرعيتها على مدى نجاحها في تحقيق تعهداتها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي سبق وتقاعت الحكومات المدنية عن تحقيقها .

<sup>1</sup>-حسن عبد الرحمن حمدي، مرجع سابق، ص 135

<sup>2</sup>-شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص 82

2- تسييس الإنقسامات في الدولة الإفريقية، فالنظم الحاكمة لم تعمل من أجل بناء الهوية الوطنية بقدر ما كانت تعمل على تكريس الولاءات الإثنية، مما أدى إلى سيطرة إثنية معينة على كل المناصب في الدولة والإمتميازات وإقصاء باقي الإثنيات، مما يخلق حالة من الإحتقان الداخلي والفوضى.

3- الفساد المنتشر في الدول الإفريقية وممارسة النخب الحاكمة في التسيير العام وخاصة في المجال الإقتصادي، حيث نلاحظ فشل السياسات الإقتصادية المتبعة في تحقيق التنمية المنشودة للبلدان الإفريقية، فقد شكلت السياسات المتبعة من طرف الرئيس كاوندا ضغط رهيبا على النظام جراء إرتفاع أسعار المواد الغذائية ومعاناة الشارع الزامبيي.

4- قبول القوى المدنية والشعوب الإفريقية لبعض الإنقلابات العسكرية، حيث كانت هذه سمة الإنقلابات في مطلع التسعينات. ذلك أنه في ظل عدم قبول العديد من القيادات الإفريقية المنتخبة لقواعد اللعبة الديمقراطية، والذي إنعكس في رفضها للإحتجاجات الشعبية والإختلافات الحزبية، فضلا عن تقييدها المستمر للحريات وفي مقدمتها حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، كل هذا دفع البعض إلى النظر في الإنقلابات العسكرية على هذه النظم بأنها أمر جيد ويمكنه معالجة الأزمات السياسية المستعصية. ومن أمثلة ذلك: الإنقلاب العسكري في موريتانيا عام 2005 الذي لقي قبولا شعبيا واسعا<sup>1</sup>. حيث أن ممارسات الرئيس محمد ولد الطابع التي تميزت بأنها ديكتاتورية جعلت الشعب الموريتاني يتقبل هذا الإنقلاب.

5- الدعم الغربي لبعض الإنقلابات العسكرية، ورغم الرفض لهذه الإنقلابات من طرف المنظمات الإقليمية وكذا الدولية، وكذا تصريحات الدول الكبرى بضرورة عودة الحكم المدني في هذه البلدان، إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة إنقلابات لاقت قبولا لدى الغرب على مستوى الممارسة الفعلية، حتى وإن تعارض ذلك مع الخطاب السياسي لهذه الدول، لدرجة دفعت في

<sup>1</sup>-إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2013، ص 129 .

بعض الأحيان إلى دعم قادة الانقلابات لاسيما في المراحل التالية للإنقلابات، والرامية إلى سرعة إجراء إنتخابات تكفل إنتقال السلطة إلى الحكومة المدنية<sup>1</sup>.

ويمكننا تفسير هذا الدعم الغربي لهذه الانقلابات بالمصالح الإقتصادية لهذه الدول ورغبتها في المحافظة عليها، ومن أبرز الأمثلة على هذا نجد الإنقلاب الذي شهدته النيجر في 2010، فالبرغم من إعلان القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية رفض الإنقلاب ومطالبتها بعودة الحكم المدني، إلا أنها أبدت عمليا درجة من تقبل الإنقلاب، وذلك حفاظا على مصالحها الإقتصادية في المنطقة لاسيما وأن إقصاء الرئيس مامادو تانجا يخدم الدول الصناعية صاحبة شركات التعدين الكبرى وبخاصة منها العاملة في إنتاج اليورانيوم. ولعل هذا ما إستغله العسكر للإنقلاب على الرئيس والسيطرة على الحكم في الدولة.

6- من الأمور التي أكسبت الانقلابات العسكرية شرعية القبول لدى الشعوب خاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، إنخفاض درجة العنف السياسي مقارنة بالفترات السابقة<sup>2</sup>، ففي مدغشقر على سبيل المثال أجبرت المؤسسة العسكرية الرئيس مارك رافالو مانانا على الإستقالة في مارس 2009، وتم تسليم السلطة إلى مجلس عسكري سلم بدوره مهمة قيادة المرحلة الإنتقالية إلى زعيم المعارضة أندريه راجولينا، حتى توقيع إتفاق تقاسم السلطة في أديس أبابا في نوفمبر 2009 دون اللجوء للعنف من قبل المؤسسة العسكرية، والتي بدت أكثر حرصا على فتح المجال أمام الحكم المدني المقبول دوليا.

يمكن القول أن المؤسسة العسكرية إستطاعت بفضل الخبرة التي إكتسبتها علي مر الزمن أن تكسب ود الشعوب وجعلها تقف في صفها ضد الممارسات السياسية المتردية التي كانت تنتهجها الحكومات السابقة.

1-خالد حنفي علي، الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: الموجة الأخيرة، مصر: التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار السادس، 2010/2009، ص 423.

2-شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 75.

### المبحث الثاني : بروز التعددية الحزبية في إفريقيا

عانت الدول الإفريقية طويلا من الحكومات الإستبدادية التسلطية التي كانت تهتم بخدمة مصالحها الخاصة، مما أدى إلى إنتشار الفساد بكل مستوياته وفي كل المجالات، الأمر الذي صعب من التنمية الإقتصادية وكذا فتح المجال الحريات للفئات الإجتماعية المختلفة من أجل المطالبة بحقوقها، ناهيك عن كثرة الإقنابات العسكرية التي ميزها في بعض الأحيان بالعنف، وفي ظل هذه الضغوط الشعبية والدولية قررت الدول الإفريقية التحول إلى التعددية الحزبية التي تضمن لهم الإنتقال إلى التجربة الديمقراطية، لكن هذه التعددية جاءت شكلية كون النظم الإفريقية سمحت بالعديد لكن قيدها بشروط محددة مما خلق نوع من الديمقراطيات الهجينة

#### المطلب الأول : أسباب بروز التعددية الحزبية في إفريقيا

في ظل موجة التحول الديمقراطي التي عرفها العالم في سنوات التسعينات، وكذا الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالدول الإفريقية والضغوط الدولية التي تعرضت لها كان لزاما عليها أن تأخذ خطوة نحو التحول الديمقراطي الذي كان هو الحل الوحيد للتخفيف من الضغوط التي تعرضت لها هذه الحكومات .

#### أولاً: الأسباب الداخلية .

تعتبر الأسباب الداخلية من أهم الأسباب التي دفعت بالتحول الديموقراطي، ذلك أن أنظمة الحزب الواحد قد فقدت مبررات وجودها التي إستندت عليها طيلة عقدين من الزمن.

وكان بناء الدولة الأمة والتنمية الإقتصادية من أهم المبررات التي إعتمد عليها الأفارقة في التخلي عن التعددية الحزبية التي كانت من ميراث الإستعمار، وكان بناء الدولة الأمة أي تحقيق الوحدة السياسية في إطار دولة قومية بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية من أهم مبررات تخلي الأفارقة عن التعددية الحزبية، ففي ظل التعددية الإثنية في المجتمعات

الإفريقية إحتج الزعماء بأن التعددية من شأنها أن تسبب الفوضى والإنقسامات داخل المجتمعات من خلال إشعال المنافسة بين الإثنيات الإفريقية، ومن تم وجود مخاطر بتفكك الدولة الإفريقية، فقد حذر **كينت كاوند** رئيس زامبيا السابق من الأخذ بنظام التعددية الحزبية قائلاً: "الأخذ بنظام التعدد الحزبي، سوف يؤدي إلى الفوضى وسفك الدماء والموت"<sup>1</sup> أي في نظره التعددية سوف تقسم المجتمع الإفريقي الذي هو أصلاً مقسم وبالتالي للتحكم في هذه التقسيمات لا بد من نظام الحزب الواحد الذي يسيطر على الحياة السياسية ويمنع الفوضى وفي هذا تناقض واضح وقع فيه هذا الرئيس، وإلى جانبه نجد بول بيا رئيس الكاميرون الذي برر الحزب الواحد" بالأمر الطبيعي لخلق كاميرون موحدة خالية من الإنقسامات الإثنية، الدينية، والطائفية"<sup>2</sup>، فهو هنا يتحدث عن كاميرون موحدة دون إنقسامات متناسياً أن الكاميرون من أكثر الدول الإفريقية التي تعرف تنوعاً إثنياً وطائفيًا وما هذا القول إلا تبرير لحكم الحزب الواحد، كما إعتبر سيكا ستيفينس رئيس سيراليون السابق أن النظام التعددي: "هو بمثابة شكل مؤسسي تحدث من خلاله -كل عدة سنوات - حروب إثنية وقبلية تسمى إنتخابات مما يفتح الباب أمام الفوضى" إذا فهو هنا يوضح أن الإنتخابات ماهي إلا إنقسامات متناسياً أن عملية التداول على السلطة من أهم مقومات الديمقراطية.

وبوجه عام فقد نظر الزعماء الأفارقة إلى التعددية بأنها ترف زائد، وأن الدول الإفريقية المتعطشة للوحدة الوطنية ليست بحاجة إليها، وبالإضافة إلى هذا فالتنمية الإقتصادية كانت في نظرهم الأهم والأولى، وهذا يتطلب وحدة الهدف وتجريم الإختلاف السياسي، والسير بثبات نحو الوحدة السياسية، فالأولوية العظمى لإفريقيا هي تحقيق التنمية الإقتصادية وليس التعدد الحزبي.

13-صباحي قنصوة، التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب - الأبعاد احتمالات المستقبل. مصر: الموسوعة الإفريقية، المجلد الخامس 1997، ص 113

<sup>2</sup> - ETEKOU Bédi Yves Stanislas. *L'alternance Démocratique Dans les états D'Afrique Francophone*. Docteur en public. Université paris est. 2012-2013. p 45

ولكن بعد مرور عقود من نظام الحزب الواحد لم يتحقق الإدماج الوطني والتنمية الإقتصادية الموعودة، ولم يحقق الحزب الواحدة أي منهما بل كان في بعض الحالات هو السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع وتآزمها، فمن خلال مقارنة بسيطة بين بوتسوانا والصومال، نجد أن بوتسوانا التي سمحت بالتعددية الحزبية منذ إستقلالها لم تتعرض لنزاعات إثنية، بينما الصومال التي خضعت لحكم الحزب الواحد طيلة فترة حكم الرئيس صياد بري إنحدرت إلى هوة الصراع العشائري العنيف وذلك منذ أوائل التسعينات .

وفي المجال الإقتصادي لم يكن أداء الحزب الواحد جيدا فقد، فقد وصل التدهور الإقتصادي حد الأزمة، ففي منتصف الثمانينات كانت نسبة السكان تحت خط الفقر 47% من سكان إفريقيا جنوب الصحراء<sup>1</sup>، وفي بعض الدول كان خط الفقر أدنى كثيرا من خط الفقر المطلق، خط الفقر المطلق هو 370 دولار للفرد الواحد، وفي موزمبيق كان 100 دولار، وإثيوبيا 120 دولار إضافة إلى إنخفاض الأجور في بداية التسعينات بسبب الأزمة الإقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي. وقد وصلت بعض الدول الإفريقية حد الإفلاس مثل دولة البنين التي لم تدفع مستحقات العمال الحكوميين لعدة شهور .

كل هذه الأوضاع جعلت الأنظمة الإفريقية تتعرض للكثير من الضغوط الداخلية المطالبة بالتغيير وحققها في الإنتقال الديمقراطي والتعدد الحزبي، الذي يسمح لكل الإثنيات والطوائف من المشاركة في الحكم والحصول على الثروة .

### ثانيا : الأسباب الخارجية

بينما كانت الدول الإفريقية تشهد تغيرات في بيئتها الداخلية، كانت البيئة الخارجية هي الأخرى تعرف تغيرات جذرية كان لها الأثر البالغ في التحول الديمقراطي، ومن بين أهم هذه التغيرات تفكك الكتلة الشرقية وسقوط الإتحاد السوفياتي وقيام ثورات في أوروبا الشرقية

<sup>1</sup> - ETEKOU Bèdi Yves Stanislas .opitc.p51.

،وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ على الدول الإفريقية ،حيث أدى إنهيار هذه الدول وتوجهها للإقتصاد الرأسمالي إلي سقوط النموذج الإشتراكي الذي كانت تقف به بعض الدول الإفريقية ،ومن تم لم يعد من المقبول التمسك بهذا النظام بعد أن تنازل عنه أصحابه الأصليين ،وهذا ماذهب إليه رئيس النقابات العمالية الزامبية : "إذا كان أصحاب الإشتراكية الأصليين قد رفضوها ،فأين هم هؤلاء المقلدون الأفارقة الذين يمكن أن يدافعوا عنها " <sup>1</sup>

والمقصود من قوله هذا إذا كان أصحاب الإشتراكية بالقوة التي يمتلكونها قد عجزوا عن الدفاع عنها،فكيف يمكن للأفارقة الذين لايملكون أدنى قوة أن يدافعوا عنها أو يتمسكوا بها .

ولعل ماحدث في البنين عام 1998 يوضح تأثير إنهيار الإشتراكية على هذه الدول ،فعندما كان المسؤولون عن تلك الدولة على وشك إزاحة تمثال من البرونز للبنين ،أعلن الرئيس ماثيو كيريكو فجأة عن إلغاء الإشتراكية اللينينية ،وبعد بضع ساعات من هذا الإعلان تدفق المتظاهرون إلى الساحات العمومية وقاموا بتحطيم التمثال ،ووصلوا إلى أبعد من ذلك عندما طالبوا الرئيس بالإستقالة .

ولم يقتصر الأمر على إنهيار الإشتراكية فقط ،بل كان للتحويلات الديمقراطية في أوروبا الشرقية الأثر البالغ في إفريقيا ،وهذا ما أكد عليه عمر بونجو رئيس الغابون ،وذلك في قوله : "إن الرياح الأتية من الشرق تهز أوراق شجر جوز الهند في إفريقيا " <sup>2</sup> ،ومعنى قوله هذا أن الضغوطات الشعبية التي تعرضت لها دول أوروبا الشرقية والتي هزت أعني الأنظمة الديمقراطية -كنظام تشاوسيسكو في رومانيا -يمكنها أن ترغم الدول الإفريقية هي الأخرى على التحول .

كذلك هذا الإنهيار أدى إلى وقف المساعدات الإقتصادية ،المالية،والعسكرية التي كان الإتحاد السوفياتي يقدمها للدول الإفريقية مما أضعفها وغير لهجتها مع المعارضة التي كانت

<sup>1</sup>-صبي قنصوة ،المرجع السابق ،ص 116 <sup>1</sup>

<sup>2</sup> -Mohamed Salih and Per Nordlund . **Political Parties in Africa :challengesfor Stained Multiparty Democracy** .international institute for democracy and electoral asistance 2007 .sweden. p53.

تتحين فرصة للتحول الديمقراطي ،ومن جهة أخرى وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت الدول الغربية أكثر إتمام بوضع نظم إفريقية تتماشى مع أنظمتها الديمقراطية<sup>1</sup> ،مما يسهل عليها التدخل فيها وحماية مصالحها دون أدنى خوف من أن تكون هناك حكومة موالية للشرق .

فالمواطن الإفريقي أصبح يشعر بحقه في حرية الإختيار الديمقراطي كبديا للديكتاتورية التي كانت عنوان للفساد ،ففي روندا إستجاب الرئيس هابيارى مانا للعصيان المدني المسلح الذي بدأ في عام 1990،ووافق على إدخال إصلاحات ديمقراطية تتضمن قيام مؤسسات ديمقراطية تعددية ،أما في مالي فإن المواجهات بين القوات الحكومية والحركات الديمقراطية المطالبة بالتحول ،أدت لزيادة الضغوط الشعبية التي ساندت مواقف هذه الحركات ،مما أدى للإطاحة بنظام الرئيس "موسى تراوري " في مارس 1991 وأجريت إنتخابات ديمقراطية .

إن يمكن القول القول أن الفرد الإفريقي وكنتيجة لتراكمات الممارسة السياسية الفاسدة التي كانت الحكومات تتبعها ،ضف إلى ذلك الأحداث الخارجية التحولات الخارجية ،جعله يخرج للمطالبة بحقه في العيش الديمقراطي النزيه .

### المطلب الثاني :الديمقراطيات الهجينة

صحيح أن الدول الإفريقية أقرت التعددية الحزبية وسمحت بإجراء إنتخابات حرة تضمن وصول حكومات مدنية ،لكن كان هناك تشكيك في هذه الديمقراطية واعتبرت هجينة ذلك أنها جاءت فجائية ولم تدرس الواقع الإفريقي كما يجب ،زيادة على ذلك فإن القادة الذين أقروا التعددية وسيروا المرحلة الإنتقالية وضعوا شروط وقوانين من شأنها أن تعرقل هذا التحول الذي تميز بأنه كان حذر .

<sup>1</sup>رعد صالح الألويسي ،المرجع السابق ،ص109 .

وإذا نظر إلى الواقع الإفريقي سوف نجد هناك تذبذب وتفاوت في مستويات تطبيق الديمقراطية في الدول الإفريقية، حيث كان هناك تأرجح بين التحول الفعلي والنزوع التسلسلي، فهي جاءت بطيئة ومنتزعة وإمتازت بالحذر الشديد من طرف الحكومات ذلك أن هذه الحكومات التي اعتادت على الحكم التسلسلي وتماطلت في التحول الديمقراطي، أخذت قرار التحول كمحاولة لإحتواء الضغط الشعبي والسياسي، ومحاولة حصرها في الحدود التي تريدها النخبة الحاكمة من أجل إمتصاص الضغوطات، كي لا تنقلت من أيدي هذه النخب، وقد تفاوتت أدوات إدارة التعددية بين الصيغات التشريعية والتنفيذية المقيدة<sup>1</sup>. فنلاحظ إذا أن هذه الدول إتجهت للإقرار الجزئي للتعدد السياسي، ولكن مع فرض قيود محددة على هذه التعددية.

ومع مطلع التسعينات أعلنت الدول الإفريقية التحول نحو التعددية، لكن هذا التحول لازمه الغموض، فأعلان التعددية في الكونغ (الزائير) جاء بقرار من الرئيس موبوتو الذي بقي مستأثراً بالسلطة حتى عام 1991، وفي كينيا أيضا لم يتردد الرئيس موي الذي إستأثر بالسلطة، من إعلان مخاوفه من أن تؤدي التعددية إلي الفوضى والحروب الأهلية في إطار القضايا العرقية<sup>2</sup>، كما أن تحديد موعد الإنتخابات التي وعد بها في إطار الإصلاحات السياسية، كانت من صلاحياته هو. وفي بداية العام 1992 رفضت الحكومة عدة طلبات لعقد إجتماعات سياسية خاصة بالمعارضة من أجل الإستعداد للإنتخابات، كما منعت في البداية أحزاب سياسية من التسجيل في الإنتخابات، وفي تعديل دستوري لتقييد الترشيح للرئاسة، تم إشتراط أن التأهيل للترشح للإنتخابات يتطلب الحصول على 25% من الأصوات في خمس مقاطعات على الأقل ولم تسمح التعديلات اللاحقة بتكوين الإئتلاف الحكومي.

<sup>1</sup>-رعد صالح الألويسي المرجع السابق ، ص113  
<sup>2</sup> يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة ، ص293

وضمن إطار تقييد التحول نجد المحاولات التي قام بها الرئيس السابق الجنوب إفريقي ديكليريك، فتحت ضغوط التحول الخارجية والداخلية عمل علي توجيه عملية التحول بما يضمن بقاءه في الحكم، ويتجلى ذلك في المقترحات التي قدمها أمام البرلمان في أبريل 1992، والتي تتضمن إقتسام السلطة بين السود والبيض<sup>1</sup>.

ولم يخل إتجاه التحول الديمقراطي في نيجيريا من محاولات التقييد التي قام بها الرئيس إبراهيم بابا نجيدا، فعندما أعلن عن عزمه تسليم السلطة للمدنيين في 1993، حدد الشروط الواجب توفرها في المترشحين للرئاسة في أن يكون الحد الأدنى لسن المترشح 50 سنة على الأقل، وأن يكون قد مضى على عضويته في الحزب الذي سيمثله سنة على الأقل، وأن يكون سجله الشخصي نظيف ولايتعارض مع المصلحة العليا للدولة. ولم يكتفي بابا نجيدا بهذا بل ألغى إنتخابات 1993 التي فاز بها مسعود أبيولا<sup>2</sup>. وقد رفضها بابا نجيدا بسبب الخوف من سيطرة إثنية اليوروبا على مقاليد الحكم والتي كانت من نصيب الهوسا، وكذا الخوف من أن وصول هذا الأخير للحكم سوف يؤدي إلي فتح ملفات الفساد التي تثبت تورط القادة العسكريين وبالتالي محاكمتهم، وسحب النفوذ الذي يتمتعون به.

<sup>1</sup>-Mohamed Salih and Per Nordlund ,optic ,p 67.

<sup>2</sup> -SAT OBIYAN ; **Politicale Parties Under The Abubakar transition Program and Democratic Stability in Nigerie** ;journal of opinion ;vol 27 ; NO 1 transition in nigeria ?(1999) ;Gambridge University Press ;pp ;41-43.

## خلاصة الفصل :

في الأخير مايمكن قوله هو أن الدول الإفريقية التي عاشت ولعقود طويلة تحت حكم أنظمة تسلطية كان لابد لها من أن تتحرر من هذه الأنظمة، وتحاول الخروج من الديكتاتوريات التي فرضت عليها والتي عملت على تحويل الدولة إلى ملكية خاصة، هدفها الحصول على السلطة والنفوذ، وكذا تكريس هيمنة إثنية على حساب أخرى مما أدى إلى إحداث الكثير من النزاعات والحروب التي جعلت من هذه الدول عرضت لكثرة الانقلابات العسكرية، والتي كانت المؤسسة العسكرية تحاول من إخلالها الظهور بمظهر الحامي الأول للدولة والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية .

ومع الأحداث والمتغيرات التي طرأت على الساحة العلمية، وجدت الأنظمة الإفريقية نفسها أمام حتمية التحول الديمقراطي وإقرار نظام التعددية الحزبية، الذي ألغته في السابق بحجة أن المجتمع الإفريقي يجب أن يكون موحد، لكن هذه الحجة أثبت فشلها فالواقع أكد لأن المجتمع الإفريقي المتعدد الإثنيات، كان لابد من منحه فرصة التعددية التي كان بإمكانها أن تعمل على ترسيخ الإلتزام الوطني على عكس الحزب الواحد الذي كرس الإلتزام القبلي .

لكن ورغم هذا التحول فإن مايمكن ملاحظته على هذه التعددية أنها جاءت ناقصة من عدة جوانب وامتزت بالحدز الشديد من قبل الحكومات، التي عملت على إيجاد طرق تضمن لها البقاء في السلطة، مما جعل العملية الديمقراطية في إفريقيا تمتاز بالبطئ الشديد كذا بعض الإختلالات .

## الفصل الثالث

إنعكاسات التعددية الحزبية وتأثيرها على التداول على  
السلطة في موريتانيا ونيجيريا

لقد أصبحت ظاهرة التحول الديمقراطي تشغل حيزا واسعا من الإهتمام العالمي بما يمثله من تحول في الأهداف والأسس التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية خاصة بعد إنهيارالإتحاد السوفياتي وتحول العديد من الأنظمة الديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية ،وقد أصبح ذلك تحديا كبيرا أمام الحكومات والشعوب الإفريقية التي وجدت من التحول نحو الديمقراطية خيارا أساسيا في سبيل دعم إستقرارها السياسي والإجتماعي داخليا وترسيخ وضعها في المجتمع الدولي ،خاصة وأن الإستقرار السياسي والإجتماعي يعتبران مطلبا أساسيا لأي حكومة ديمقراطية .وهو يعتمد على خلق هوية مشتركة وتنمية الوعي بضرورة الإندماج الوطني لدعم الإستقرار السياسي من خلال تبني نظم ديمقراطية وتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة .

فتجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها القارة الإفريقية وضعتها أمام حتمية إقرار التعددية الحزبية ،التي تسمح لكل الفئات الإفريقية من المشاركة السياسية التي كانت محرومة منها في ظل الأنظمة الديكتاتورية التي عرفتها القارة ،كما كان هناك إقرار بضرورة العمل على تحقيق التداول السلمي على السلطة ،الذي يكون عن طريق إنتخابات تعددية نزيهة ،دون أدنى تدخل للمؤسسة العسكرية .

إن تجربة التحول الديمقراطي التي عرفتها كل من موريتانيا ونيجيريا أدت بهما إلى إقرار تعددية حزبية تباين تطبيقها في كلا الدولتين ،وهذا ما انعكس على مبدأ التداول على السلطة في هاتين الدولتين ،حيث عرفت كلا منهما مراحل في تطبيق مبدأ التعددية الحزبية وكذا في تحقيق التداول المدني الفعلي على السلطة.

## المبحث الأول: موريتانيا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة

تعتبر موريتانيا من أكثر الدول الإفريقية التي عرفت تاريخ حافل في الانقلابات العسكرية مما أثر على الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية فيها، الأمر الذي أدى بالنخبة العسكرية إلى التفكير في إقرار التعددية الحزبية ومحاولة مواكبة موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها القارة الإفريقية .

## المطلب الأول : لمحة تعريفية عن موريتانيا

تمتاز موريتانيا بخاصية الجمع بين كونها دولة من دول المغرب العربي ،وانتمائها لدول الساحل الإفريقي ،مما جعلها تحتل مكانا إستراتيجيا مهما على الساحة الإفريقية .

## خريطة رقم 1/ تبين موقع موريتانيا



المصدر : <http://www.lonelyplanet.com/maps/africa/mauritania/>

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهي دولة عربية إفريقية في شمال غرب إفريقيا مطلة على شاطئ المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال الجزائر (473 كم) والمغرب (1561 كم)، ومن الجنوب السنغال (463 كم)، ومن الشرق مالي (2237 كم). عاصمة موريتانيا هي نواكشوط، وتتربع على مساحة تقدر بـ 130700 كم<sup>2</sup> بين خطي طول 10° إلى 28° شرقاً وبين دائرتي عرض 15.52° إلى 18.15° شمالاً. ويبلغ طول شريطها الساحلي 754 كم. ويبلغ عدد السكان في موريتانيا حوالي 3.970 مليون نسمة حسب إحصائيات 2014<sup>2</sup>.

حصلت موريتانيا على الإستقلال في 28 نوفمبر 1960، وتتميز بتنوع إثني حيث يتكون المجتمع الموريتاني من السكان البيض وهم العرب، والسكان الزنوج الأفارقة الذين يشكلون 15% من المجتمع الموريتاني، إلى جانب إنتشار ظاهرة الرق بكثرة في موريتانيا.

اللغة الرسمية في موريتانيا هي اللغة العربية، أما العملة الوطنية فهي الناييرة، وتتميز موريتانيا بالتنوع في الثروات الطبيعية، حيث تزخر موريتانيا بالثروة السمكية والحيوانية كالإبل والماعز، كما تتوفر على المعادن كالحديد والنحاس ومؤخراً في 2006 تم إكتشاف البترول فيها.

وتقع موريتانيا شمال خط الإستواء مما يجعل من نسبة التساقط ضئيلة رغم وقوعها على ساحل المحيط الأطلسي، فتسقط الأمطار بصفة غير منتظمة ففي الجنوب الأمطار موسمية

<sup>1</sup> - **Mauritanie L'établissement De La democratie Peut –IIS'affranchir du Règlement Du Passif Humanitaire ?**

Rapport Mission Internationale D'enquete, n447 Avril 2006, p3

2- إحصائيات عدد سكان موريتانيا، البنك الدولي، على - <http://data.albankaldawli.org/country/mauritania>

تتساقط في الصيف، أما في الشمال فهي قليلة وتسقط شتاء، مما أدى لتنوع نباتي في الجنوب أكثر منه في الشمال<sup>1</sup>.

إذن فهذا التنوع المناخي يؤثر دون شك على الإنتاج الزراعي في موريتانيا، الذي يعتبر من الإقتصاديات التقليدية البدائية، الأمر الذي أدى بها إلى إتباع سياسات زراعية من شأنها أن تساهم في تحريك عجلة التنمية في هذا البلد .

### المطلب الثاني : إنهاء المؤسسة العسكرية

لقد إستمر حكم المؤسسة العسكرية في موريتانيا حقبة طويلة من الزمن، لكن إضطرت هذه الأخيرة بسبب مجموعة من العوامل المتعددة إلى القيام بإصلاحات على النظام السياسي مما سمح بإقرار التعددية الحزبية في الدولة الموريتانية، وكذا محاولة تحقيق مبدأ التداول على السلطة . ومن هذه العوامل نذكر :

1- **تدنى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية** : وهذا بفعل الأزمة الخانقة، إذ تعد موريتانيا البلد الأكثر إرهابا بين بلدان المغرب العربي - بسبب تفاق المديونية الخارجية - هذه المديونية تضاعفت تقريبا خلال 11 سنة بإنتقالها من 844 مليون دولار عام 1980 إلى 2299 مليون دولار عام 1991، وبقي الإقتصاد الموريتاني متمسكا بالهيكل الإقتصادية التقليدية "فمداخيل الصادرات تأتي أساسا من القطاع الزراعي بسقف 46% ثم القطاع المنجمي ب 30% عام 1988، وحتى هذا القطاع عرف إنخفاض بعدما كان يمثل حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام خلال ستينات القرن الماضي، أصبح يمثل 17% في نهاية سنوات الثمانينات"<sup>2</sup>، إذا فهو كان إقتصاد هش لا يوفر أدني متطلبات الشعب .

1- محمد بن ناصر المعبودي، إطالة على موريتانيا المملكة العربية السعودية : مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1997، ص 25.

2 - Mauritania L'établissement De La democratie Peut -IIS'affranchir du Règlement Du Pssif Humanitaire ?,op,cit ,p 15

ناهيك عن التراجع في نسبة الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت سنة 1990 إلى ما نسبته 2.2% و 2.1% سنة 1991<sup>1</sup>، فالقطاعات الرئيسية التي نالت الجزء الأكبر من الإستثمارات المخططة والمنجزة ظلت عاجزة، ولم تتجاوز مساهمتها مجتمعة في الناتج الإجمالي نسبة 4.8% مما يؤكد أن المحاولات التي إتبعته في سبيل الإصلاح لم توفق في ذلك، بسبب سوء إختيار المشاريع، وضعف القدرة التسييرية والمتابعة، و الفساد المستشري في الإدارة، إلى جانب إنخفاض قيمة الأوقية الموريتانية وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب نتيجة سياسات الخصخصة التي تسببت في تسريح المئات من العمال مما زاد من نسبة الفقر لتصل سنة 1990 إلى حوالي 40%، وإبتداء من سنة 1990 وخاصة بحكم أزمة قطاع الصيد أخذت حصة الحديد في الصادرات الموريتانية في التزايد بحيث تجاوزت 50% خلال الفترة منذ 1997 وحتى مطلع الألفية، ومع الإستغلال الإقتصادي للنفط عام 2006 ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 59% خلال فترة حكم الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت زيادة كبيرة خلال سنوات حكم الرئيس معاوية، حيث ارتفعت من 47% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 إلى 83% سنة 2005<sup>2</sup>.

2- هشاشة البنية السياسية وضعف المشاركة السياسية : حيث أن البنية السياسية في موريتانيا هشّة لدرجة أن عمل المؤسسات يرتبط بأوتوقراطية متكسلة وغير منتجة تفرز كل مرة نخبة عسكرية ليس لها أي برنامج لتغيير المجتمع، وهدفها الرئيس الإنقضاظ على السلطة فقط، أو كما حصل في الإنقلاب الأخير بتتحية رئيس مدني فائز في إنتخابات نزيهة وشفافة، ولم تعط له الفرصة الكاملة لممارسة الحكم على وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، زيادة على هذا فإن المشاركة السياسية في موريتانيا مقيدة، تعني: "النشاط الطوعي

<sup>1</sup> شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 378.

<sup>2</sup> نفسه، ص، 387

للفرد في الشؤون السياسية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية مثل مجموعات المصالح والحركات والأحزاب السياسية وتولي المناصب في المؤسسات السياسية، وممارسة القيادة السياسية، والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناقشات السياسية أو حضور المناسبات السياسية مثل التظاهرات، ومحاولة إقناع السلطات أو حضور المناسبات السياسية مثل التظاهرات، ومحاولة إقناع السلطات أو الناس بالعمل بطرائق معينة فيما يتعلق بالأهداف السياسية<sup>1</sup>.

إذن فالمشاركة السياسية هي حق المواطن في إبداء رأيه والعمل في إطار أحزاب سياسية وغيرها، وطبقا لهذا المفهوم فإن الحقبة العسكرية التي مرت بها موريتانيا منذ 1987 وحتى 1991 لم يعرف الموريتانيون خلالها المشاركة السياسية إلا بطريقة التعبئة، إذ لم تسهم القوات الشرعية التي أوجدها العسكريون في خلق مشاركة سياسية فاعلة من لجنة التطوع إلى المجالس الجهوية وهياكل تهذيب الجماهير، بل على العكس من ذلك تشكلت طبقة سياسية شرعت الإستبداد وأسهمت في ضرب قوى المعارضة والرفض، بمعناها أن نظام الحكم في موريتانيا لم يوفر ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها.

**3- الضغوطات الخارجية:** شكلت الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية عنصرا ضاغطا على صناع القرار بما فيها الأنظمة العسكرية، بما أدته من إنكشاف تلك الأنظمة أمام عصف التغييرات التي أصابت النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، إذ حركت التناقضات الموجودة أصلا في تلك الأنظمة "وترافقت مع تلك التغييرات ضرورة

<sup>1</sup> -Riccardo Ciavolella et Marion Fresia, **Mauritanie, La Démocratie Au Coup Par Coup**. Politique Africaine, n°114, Juin 2009, Paris, p9.

الإستجابة للمتطلبات الخارجية وضغوطها لاسيما في مجال التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والحزبية"<sup>1</sup> .

هذا الأمر أثر في الركيزة الأساسية للنظام السياسي الموريتاني المتمثلة في هيمنة الجيش على الحكم ،و بذلك يمكن القول أن ضغوطات البيئة الخارجية كان لها بالغ الأثر في التحول الديمقراطي ،و أن البيئة الداخلية -رغم كثرة التناقضات فيها -للنظام السياسي لم يكن لها دور مساوي لدور البيئة الخارجية للنظام ،لاسيما إذا أخذنا في الحسبان أن مطالب البيئة الداخلية للنظام كان يمكن السيطرة عليها باستخدام القوة من النظام نفسه للسيطرة على المطالب المجتمعية "،لكن لايمكن للنظام السياسي الفكاك من أسر الضغط الخارجي أو تحديه ،هذا فضلا عن أن الإستجابة للضغط الخارجي كان بمثابة المنقذ للنظام السياسي الموريتاني في تعامله مع البيئة الداخلية المتأزمة أصلا"<sup>2</sup> .

إذا فالنظام السياسي الموريتاني لم يستطع الصمود في وجه التغييرات الخارجية التي كان لها بالغ الأثر ليس على الدولة الموريتانية فحسب بل على كل الدول الإفريقية .

### المطلب الثالث : تجربة الإنتقال الديمقراطي

ككل الدول الإفريقية ،سعت موريتانيا إلى التحول الديمقراطي ومحاولة إصلاح نظامها السياسي من خلال إبعاد المؤسسة العسكرية وعزلها عن الحياة السياسية ،وكذا إقرار التعددية الحزبية المؤدية للتعددية السياسية ،من خلال فسح المجال أمام الممارسات الحزبية وعدم تضيق الخناق في إطار الحريات الديمقراطية ،ولكن قبل الوصول ألى هذه القناعة عرفت موريتانيا طيلة تاريخها السياسي عدة تطورات ،حيث أنها حصلت على إستقلالها في 28

8-محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي ،تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق -الواقع -أفاق المستقبل .

الإمارات العربية المتحدة ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،العدد 2009، 149، ص36

<sup>2</sup> - Riccardo Ciavolella et Marion Fresia ,op,cit ,p15.

نوفمبر 1960 ،"وقد حكمت موريتانيا أربع حكومات عسكرية شهدت في إطارها ثلاثة إنقلابات عسكرية ،فضلا عن سلسلة من الإضطرابات القائمة داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية"<sup>1</sup> ،فبعد الإستقلال مباشرة تولى مختار ولد داده رئاسة موريتانيا ،والذي ظل في الحكم حتى أطيح به في إنقلاب عسكري قام به الجيش الموريتاني بقيادة المقدم المصطفى ولد محمد السالك وذلك في 10جويلية 1978 ،ليتولى ولد محمد السالك الحكم لمدة عام واحد ،ثم بسبب ضغوطات قدم الأخير إستقالته في 3 جوان 1979 ،"ليخلفه المقدم ولد بوسيف الذي لم يمضي سوى شهرين وتوفي في حادث غامض بعد سقوط طائرته على الشواطئ السنغالية"<sup>2</sup> ،بعدها تولى الحكم المقدم محمد محمود ولد أحمد لولى الرئاسة في موريتانيا خلفا له وفي 4جوان 1980،قام العقيد محمد خونا ولد هيدالة بتتحية المقدم محمد محمود ولد أحمد لولى عن الرئاسة ليحل محله .

"وقد إتسمت فترة حكم ولد هيدالة بالكثير من الأزمات السياسية والإقتصادية التي إنتهت بقيام الجيش بقيادة رئيس الأركان العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايح بالإنقلاب عليه في 12 ديسمبر 1984"<sup>3</sup> ،معلنا توليه للرئاسة خلفا له ،"و لقد شهدت فترة حكم ولد الطايح ثلاثة محاولات إنقلابية فاشلة، الأولى كانت في 8جوان 2003 بقيادة الرائد صالح ولد حننا زعيم ما أطلق عليه تنظيم فرسان التغيير ،في حين المحاولتين الأخرتين كانتا في نوفمبر 2004 و 8 فيفيري 2005"<sup>4</sup> ،وفي 3أوث أطيح بالرئيس معاوية ولد الطايح في إنقلاب عسكري أسفر عن تولي المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بقيادة العقيد أعلى ولد محمد فال قيادة البلاد خلال المرحلة الإنتقالية لحين تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب .

1-محمد الأمين ولد سيد بابا ،مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا . لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،د س ن ،ص 73

2-محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي ،المرجع السابق ،ص 38 .

3-إسماعيل معارف ،المرجع السابق ،ص 131

4-شيماء محي الدين محمود ،المرجع السابق ،ص 273

" وقد تم تشكيل المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية مكون من 18 عضو منهم 17 عقيد ونقيب بحري واحد"<sup>1</sup>، وقد قام العقيد أعلى ولد محمد فال بتشكيل حكومة مدنية من التكنوقراط في 10 أوت 2005، وعين حكومة جديدة مكونة من 24 عضو وتولى رئاستها السفير الموريتاني السابق في باريس السيد سيد محمد ولد بوبكر، و إنتهت المرحلة الإنتقالية بوصول الرئيس سيدي ولد محمد الشيخ عبد الله في 2007 للحكم الذي لم يبقى فيه سوى 16 شهرا إذ تعرض لإنقلاب عسكري في 6 أوت 2008، وقد تم تشكيل مجلس عسكري جديد يضم 12 عضو برئاسة قائد الحرس الجمهوري الجنرال محمد ولد عبد العزيز دونما أي تحديد فعلي لوضعية هذا المجلس في الحياة السياسية أو صلاحياته، أوحى لوضعية المؤسسات الدستورية التي تقرر الإبقاء عليها فيما بعد.

وبعد هذا الإنقلاب عملت موريتانيا على إعادة تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب. حيث صادقت حكومة الوحدة الوطنية الموريتانية على مرسوم دعوة الناخبين للتصويت في الإنتخابات الرئاسية في 18 جويلية 2009، وقد ترشح الجنرال محمد ولد عبد العزيز كمرشح حر، وفي 23 جويلية 2009 حسم المجلس الدستوري الموريتاني الأمر بعد أن صادق على النتائج وأعلن عن فوز الرئيس المنتخب محمد ولد عبد العزيز بمنصب رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية"<sup>2</sup>.

وقد مرت موريتانيا بثلاث مراحل في طريق التوجه نحو التعددية الحزبية، وهي :

1-مرحلة الأزمة السياسية (1991 إلى 2005) :حيث كانت بداية المرحلة بالمواجهة بين نظام العقيد معاوية ولد الطابع والقوميين الأفارقة بعد الأزمة بين موريتانيا والسنغال في عام 1989 وما تولد عنه من عمليات تقتيل وتهجير متبادلين قاما بها نظاما الدولتين، وقد

<sup>1</sup> -**LaTransition Politique En Mauritanie :Bilan Et Perspectives** ,Rapport Moyen -Orient /Afrique du Norde , N 53-24 , Avril 2006 ; Grisis Group .p 5.

<sup>2</sup>- Riccardo Ciavolella et Marion Fresia ,op,cit ,p25 .

تزامنت هذه الأحداث مع نهاية الحرب الباردة ،التي إستغلها ولد الطابع للتقارب مع النظام العراقي على حساب فرنسا ومساندته معنويا في حرب الخليج الثانية "1991<sup>1</sup> ،ومع نهاية الحرب كان على فرنسا التدخل لإعادة ترتيب الأوضاع في موريتانيا ،و هو ماحدث بالفعل بعد زيارة وزير خارجيتها رولان دوما الذي أعلن لجريدة لوموند فور خروجه من مكتب العقيد ولد الطابع "بدء المسلسل الديمقراطي " بإقرار دستور مدني وتنظيم إنتخابات تشريعية ورئاسية في البلد ،و هو نفس ما أكده بعد ذلك بأيام الرئيس الموريتاني .

كما عمل النظام الموريتاني على الحصول على الرضى الأمريكي على إعتبار أن موريتانيا بحاجة للقروض المالية المقدمة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين ،فقام بالتطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها ،إبتداء من 28 أكتوبر 1999 رغم الرفض الشعبي .

أما على المستوى الداخلي ،فإن التوجه الديمقراطي حتم على النظام الإعتماد على القبيلة فرفع شعار : "القبيلة لاتعارض الحاكم لأن جزائها حينئذ الحرمان"<sup>2</sup>،وتمت القطيعة مع شعارات محاربة الفساد والقبلية التي كانت أول ماتعهد به العقيد معاوية ولد الطابع عقب إنقلاب عام 1984.

وقد تميزت هاته المرحلة حتى 2005 بسوء تسيير الشأن العام والإستبداد والقهر ،وخاصة في صفوف الجماعات الزنجية .

**2- مرحلة الفترة الإنتقالية الأولى (2005/8/3-2007/4/19):**دفع تآزم الوضع الداخلي قيادة الحرس الخاص إلى الإطاحة بالرئيس معاوية ولد الطابع يوم 2005/8/3 لتنفيس حدة الإحتقان من جهة وليخرجوا أنفسهم من دائرة الخطر من جهة أخرى ،وقد تم

<sup>1</sup>-محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي ،المرجع السابق ، ص 41.

<sup>2</sup>-نفسه ،ص 47

تسليم مهمة تسيير المرحلة الإنتقالية إلى علي ولد محمد فال الذي ينتمي إلى إحدى الأوليغرشيات القبلية التجارية العسكرية، وقد نجح في تسيير المرحلة الإنتقالية، و استطاع أن يفتح بمصداقته في المهمة التي أنتدب إليها، ويوهم الغالبية العريضة من السياسيين المحليين، وكذلك الشركاء الدوليين، بأنه قادر على تسيير المرحلة، مما جعله يحظى بالدعم، وعمل أيضا على طمأنت الأطراف الداخلية من رموز النظام السابق أنه حليفهم، وكذا المعارضة على أنه سوف يعمل من أجل إنتخابات حرة ونزيهة في أجل أقصاه 19 شهر<sup>1</sup>.

وفي ظل الضغوط الداخلية والخارجية، قدم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تعهداته المكتوبة المتمثلة داخليا في توصيات الأيام التشاورية المنعقدة من 25 إلى 29 أكتوبر 2005، وخارجيا في التعهدات الأربع والعشرين التي قدمت في بروكسل مباشرة بعد ذلك، وقد عمل الحكلم العسكريين على تجنيد المعارضة في الداخل والخارج من أجل التمكن من إقناع البرلمان الأوروبي بجديتهم في تنفيذ إلتزاماتهم .

وبالفعل نجح نظام علي ولد محمد فال في تسيير هذه المرحلة، ونظم انتخابات رئاسية فاز فيها سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله .

**المرحلة الإنتقالية الثانية (2008-2009):** بعد إصدار الرئيس ولد الشيخ عبد الله فج يوم 6 أوت 2008 قرار بتعين قادة جدد لأركان الجيش الأربعة: الحرس الرئاسي، قيادة الجيش، قيادة الدرك، قيادة الحرس الوطني، قام الجنرال محمد ولد عبد العزيز رئيس أركان الحرس الجمهوري المقال بإلقاء القبض على الرئيس والانقلاب عليه، وتم إرساله إلى معتقل الإقامة الجبرية، بعد ذلك تم الإعلان عن تشكيل مجلس عسكري يتولى مهام الرئيس، سمي بالمجلس الأعلى للدولة، ويرأسه الجنرال ولد عبد العزيز. "ومن هنا بدأت المرحلة الانتقالية

<sup>1</sup> -محمد مختار ولد السعد محمد ، المرجع السابق، ص 49.

الثانية من 6 أوت 2008 إلى 5 أوت 2009، وتميزت بانقسام الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض للانقلاب<sup>1</sup>.

وقد عرفت هذه الفترة تدخل المجتمع الدولي عن طريق جهود الوساطة، فجاءت مفاوضات نوا كشت التي رعاها الرئيس الليبي معمر القذافي في مارس 2009 مخيبة للأمال، وبعد مفاوضات عسيرة استمرت شهورا في أديس أبابا وباريس وطرابلس ونواكشوط وداكار، تم التوصل إلى إتفاق دكار الذي رعته المجموعة الدولية<sup>2</sup>.

وقضى الإتفاق بتأجيل الإنتخابات الرئاسية إلى 18 جويلية 2009 بعدما حددها المجلس الأعلى في 6 جوان 2009، وإعادة فتح الأبواب أمام الراغبين في الترشح للإنتخابات التي جرت في الوقت المحدد لها، والتي فاز بها المترشح المستقل محمد ولد عبد العزيز في الدور الأول، وتم تنصيبه رئيسا للدولة في 5 أوت 2009 بحضور الجهات التي رعت إتفاق دكار، وقد ترشح الأخير لإنتخابات 2014 وفاز بها للمرة الثانية على التوالي.

إذن فالتجربة الموريتانية في التحول الديمقراطي عرفت العديد من الهزات والإختلالات التي أثرت على مصداقيتها وحسن نوايا النظام الحاكم في التغيير.

<sup>2</sup>-أبوب السايح، اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي. مذكرة

مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2012-2013، ص 52

<sup>1</sup>-حنان على إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي. الأردن :

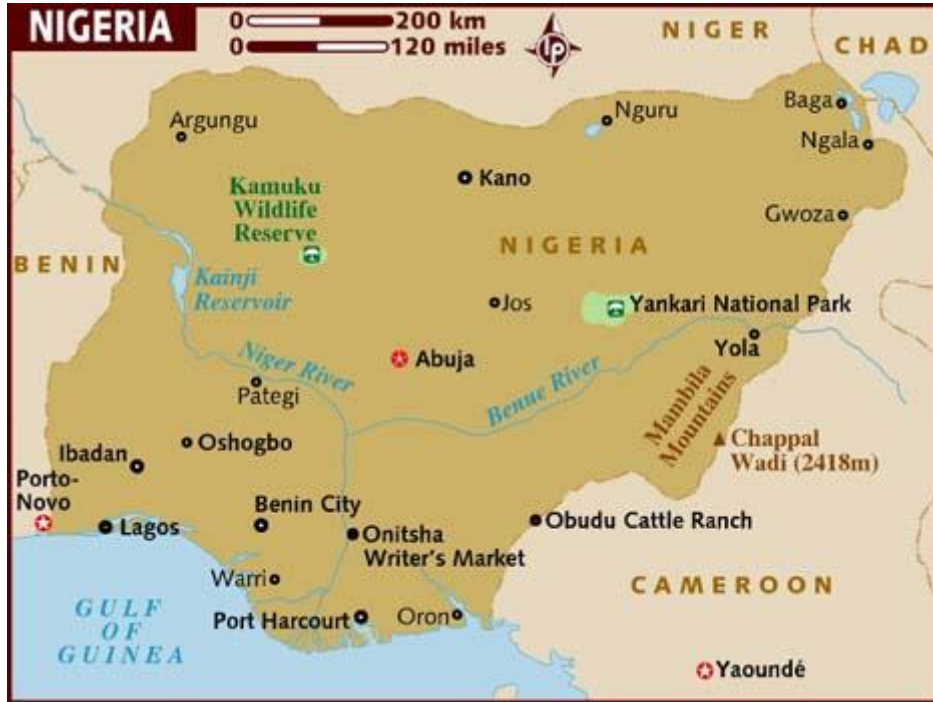
الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص130.

**المبحث الثاني : نيجيريا بين التعددية الحزبية والتداول على السلطة**

مما لا شك في تعتبر نيجيريا من الأهم الدول الإفريقية ، وذلك للموقع الذي تحتله على الخريطة السياسية في إفريقيا ، فهي الدول ذات التعداد السكاني الأكبر المتميز بالتنوع الطائفي حيث تحتوى على 250 إثنية ، وقد عرفت تاريخ سياسي حافل بالانقلابات العسكرية الأمر الذي دفعها لإتباع موجة التحول الديمقراطي .

**المطلب الأول : لمحة تعريفية عن نيجيريا**

تعتبر نيجيريا من الدول المؤثر على المستوى الإفريقي ، وذلك بسبب المكانة التي تحتلها بسبب مجموعة المقومات التي تزخر بها .

**خريطة رقم /2**

<http://www.lonelyplanet.com/maps/africa/nigeria/> المصدر

تقع جمهورية نيجيريا الفيدرالية غرب إفريقيا، ويحدها من الغرب البنين 773 كم ومن الشمال النيجر 1497 كم، ومن الشرق نجد كل من التشاد والكاميرون 1690 كم، أما جنوبا فتطل على خليج فينيا بالمحيط الأطلسي<sup>1</sup>، عاصمة نيجيريا هي أبوجا منذ 12 ديسمبر 1991، بعدما كانت تتركز في لاجوس، وتنقسم نيجيريا إلى 36 بالإضافة إلى العاصمة الفيدرالية أبوجا، ويحكم كل ولاية مجلس نيابي وحام ينتخب لفترة أربع سنوات كما هو الحال لرئيس الحكومة.

تعد نيجيريا التي حصلت على استقلالها في 01 أكتوبر 1960 أكبر الدول الإفريقية "تعداد السكان إذ يبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات 2012، 177500.000 مليون<sup>2</sup>"، وتبلغ مساحتها 923768 كم<sup>3</sup>، وتقع بين دائرتي عرض 4 و14 درجة شمالا وخطى طول 3 و15 درجة شرقا، تضم مجموعة إثنية تتباين في وزنها وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي وتختلف هذه المجموعات عن بعضها، نظرا لاختلاف اللغات التي يستخدمونها، وكذلك اختلاف العادات والتقاليد، لكن أكبر ثلاثة مجموعات إثنية في نيجيريا هي الهوسا، اليوروبا والإيبو على التوالي 29%، 21%، 18% و"يعيش قبائل الهوسا والفلواني في الأقاليم الشمالية وقبائل الإيبو في الجنوب في الجنوب الشرقي وقبائل اليوروبا في الجنوب الغربي"<sup>4</sup>، وهناك مجموعات إثنية أخرى مثل: النوبي والتيني في وسط نيجيريا ب 2.5%، والإيدو والأرهوبو، والاتسكيري في ولاية بندل، واللجو في دلتا النيجر، والأفيك والأبيو في ولاية كروس ب 3.5% والكانوريه في شمال نيجيريا ب 4%.

<sup>1</sup> **luntumbue michel le migéria dans la géopolitique ouest : tous et défis d'une puissance émergente** ; noted' analyse du opip ; p2 ; 18 juillet 2013, bruxelles.

<sup>2</sup> Nigeria, Dossier Pays, **La Rousse Encyclopedie** , Disponible sur le site web ; voir ; <http://www.larouse.fr/encyclopedie/pays/nigeria> 135286.20/04/2016.

<sup>3</sup> Presidentr Ibrahim B.babandida. **Nigeria and The Orginasion Of Africain Unity**, Nigeria, third press publishers.p2.

<sup>4</sup> - Michel Burgess, **Le Fédéralisme En Afrique, L'idée Fédérale**. France .janvier 2012,p14.

وتعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في نيجيريا، بالرغم من ذلك فإنها ليست الأكثر استعمالاً، ويعود ذلك إلى استعمال كل إنثية لغتها الخاصة كما هو الحال مع المجموعات الإنثية الكبرى، كما يستخدم المسلمون في نيجيريا اللغة العربية في شعائرهم الدينية، وتدين الغالبية العظمى بالدين الإسلامي وتبلغ نسبتهم 76% ويمثلون غالبية السكان في الشمال بينما المسيحيون 20% ويعيشون في الجنوب وباقي الديانات 4% ويعتبر الاقتصاد النيجيري من الاقتصاديات النامية، وقد احتلت المرتبة 20 ضمن أقوى الاقتصاديات. إذ تعتمد نيجيريا على البترول كمصدر للدخل القومي ويتواجد في حقول الجنوب وفي بعض الحقول البحرية في خليج غينيا، "كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير والكولمبيت"<sup>1</sup>، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا: "الفحم الحجري، وخام الحديد، الرصاص، الحجر الحيوي، الغاز الطبيعي، والزنك"<sup>2</sup>، وقد احتلت المركز الأول في إفريقيا بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في سنة 2014 والذي قدر بـ 510 مليار دولار متفوقة حتى على دولة جنوب إفريقيا ومصر، "و يتوقع في 15 سنة القادمة أن تصبح الاقتصاد الأول في إفريقيا جنوب الصحراء"<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: انهيار المؤسسة العسكرية

مما لا شك فيه أنّ المؤسسة العسكرية في نيجيريا قد اكتسبت شرعية خاصة، لكن هذه الشرعية لم تدم طويلاً، حيث أنّ هناك عدّة عوامل نالت من شرعيتها مما أجبر الحكام على التخلي من السلطة طوعاً أو قسراً، ومن هذه الأسباب نجد:

1- الكولمبين: نوع من المعادن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ.  
2- هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا، دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد 46، بغداد، ص 95.  
3- إيباد عبد الكريم مجيد، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الدولية، المجلد 25، 2014، ص 20.

**1- انتشار الفساد:** لقد كانت مبررات الانقلابات العسكرية في نيجيريا دائما الفساد المنتشر فالانقلاب الأبيض الذي قام به بابا نجيد هو محاولة إصلاح ما أفسدته الحكومة العسكرية لبخاري، والتي استمرت في نفس منحى الحكومة المدنية برئاسة شيخوشجاري ورغم وعود الحكام بالقضاء على الفساد إلا أنه ظل دائما ميزة النظام السياسي النيجيري، فانقلاب مرتضى الله محمد على الجنرال يعقوب جون جاء نتيجة انتشار الرشوة والكسب غير المشروع في الحياة العام على الرغم من ارتفاع العوائد الفيدرالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، إلا أن هذا الارتفاع لم يستغل في تحسين حياة وأوضاع الشعب النيجيري، و في المقابل حقق الحكام العسكريون والموظفون المدنيون المقربون إلى النظام ثروات طائلة بأساليب غير مشروعة، كذلك نجد أن من أبرز الانتقادات التي واجهت حكومة شيخوشجاري اختفاء نحو 16 مليار دولار من عائدات النفط في نيجيريا خلال الفترة من 1979 إلى 1983<sup>1</sup>.

ولم تكن فترة حكم الرئيس بابا نجيدا بأفضل عن سابقه، بل إن البعض يرى بأن الأنماط الرئيسية للفساد قد تم تكريسها في عهد، خاصة فيما يتعلق بإهدار وتبديد المال العام، وذلك من خلال استقلال المناصب الحكومية والسياسية لتحقيق الثراء السريع بشكل غير مشروع، وعلى الرغم من قيام بابا نجيدا بإقالة أسوأ الحكام العسكريين سمعة في قضايا الفساد، إلا أنه هناك تقارير تؤكد تورط الرئيس نفسه في ممارسات فاسدة كان من أبرزها اختفاء ثلاث مليارات دولار، من أصل خمسة مليارات دولار قيمة صفقات بترولية كانت الحكومة النيجيرية قد عقدها أثناء حرب الخليج، ولم يتم تسجيلها بصورة رسمية في الحسابات الحكومية النيجيرية مع شركة ألمانية على إنشاء مصنع لصهر الألومنيوم بقيمة نحو مليار دولار، وبعدها تبين أن التكلفة التي أعلنتها الحكومة النيجيرية لإنشاء المصنع تزيد بأكثر من 60% عن تكلفة المصانع المماثلة في أي مكان آخر.

<sup>1</sup>شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص419.

ولم يكن أداء أباشا أفضل من بابا نجيدا في التعامل مع ملف الفساد، حيث أصبح الفساد ممنهج بشكل صارخ، لدرجة أنّ الأموال التي حصل عليها أباشا وأسرته نتيجة الفساد الذي اشترى في عهده قدر ب 4 مليار دولار،" وليست أدل على الفساد في عهد كل من بابا نجيدا وأباتشا من تقرير فريق أوكيجو الصادر عام 1994<sup>1</sup> "حول إصلاح وإعادة تنظيم البنك المركزي النيجيري، والذي اتهم كل من بابا نجيدا وساني أباتشا وعبد القادر أحمد رئيس البنك المركزي السابق بسوء إدارة نحو 12.4 مليار دولار من عائدات النفط خلال الفترة من 1988 إلى 1994.

على الرغم من وعود الحكومات المتعاقبة على مكافحة الفساد، إلا أنه لم يتحقق هذا بسبب انتشار شبكة علاقات السلطة المسببة للفساد داخل النظام وأصبح الفساد ضاربا في كل المستويات، فحل القانون من حيث كونه المحرك الأساسي لسلوك الأفراد والجماعات داخل الدولة.

**2- الأزمات الاقتصادية:** إنّ الفساد المنتشر في نيجيريا واكتشاف احتياطات هائلة من النفط في نيجيريا أدّى إلى اعتمادها على هذا القطاع بشكل كبير مما أدّى إلى إهمال القطاعات الأخرى على رأسها القطاع الزراعي، بحيث لم يعد يواكب النمو السكاني، "فأصبحت نيجيريا دولة مستوردة للغذاء"<sup>2</sup>، ناهيك عن عدم إتباع سياسة رشيدة لاستغلال الثروات النيجيرية في دفع عملية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية للمواطنين داخل الدولة، "فهذا الاستغلال للموارد الحكومية في تحقيق الثراء"<sup>3</sup>، حال دون تحقيق استثمارات تحسن الأوضاع الاقتصادية وترفع من مستويات معيشة الأفراد سواء من خلال مشروعات البنية التحتية أو الكهرباء أو الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والأمن وغيرها، كل هذه المعطيات أدّت إلى ارتفاع معدلات التضخم من 15% خلال فترة حكم الرئيس شيخو شيجاري التي امتدّت منذ

<sup>1</sup> نفسه ، ص 421.

<sup>2</sup> إيباد عبد الكريم مجيد، المرجع السابق، ص 26.

<sup>3</sup> إيباد عبد الكريم عبد المجيد، المرجع السابق، ص 27.

1979 حتى عام 1983، إلى ما يقرب من 23% خلال فترة حكم الجنرال محمد بخاري، وهذا الأمر يؤكد بوضع الهزة التي أصيب بها الاقتصاد النيجيري على أثر التراجع الحاد في أسعار النفط من نسبة 25.99% من إجمالي إيرادات الحكومة النيجيرية عام 1970-1971 إلى 52.49% عام 1971-1972، أي ما يزيد عن الضعف، ومع مطلع حكم بابا نجيدا عام 1985 كان النفط يشكل نحو 56% من إجمالي إيرادات الدولة<sup>1</sup>.

هذا الأمر أدى بالجنرال بابا نجيدا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي خصص قرضا لخدمة برامج التكيف الهيكلي التي طبقت منذ عام 1976، والتي قوبلت بالرفض الشعبي خوفا من عدم قدرة الشركات الوطنية على المنافسة أمام الشركات العالمية، هذا ناهيك عن التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المواطن النيجيري نتيجة رفع الدعم في ظل ارتفاع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وقد صاحب كل هذا ارتفاع إجمالي حجم الدين العام لنيجيريا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وارتفعت نسبة مدفوعات خدمة الدين لدرجة أنها باتت تستنزف موارد الدولة، وقد ارتفعت هذه المدفوعات من 8902.1 مليون نيرة عام 1976 إلى 65777.3 مليون نيرة عام 1992<sup>2</sup>.

هذه الأوضاع عجزت كل الرؤساء عن الوفاء بوعودهم والتزاماتهم بتحقيق مستويات معيشة جيدة، وتلبية المطالب الاقتصادية، فارتفع عدد المواطنين الذين يعيشون على دولار واحد يوميا من 19 مليون مواطن عام 1970 أي ما يعادل 36% من سكان نيجيريا إلى 90 مليون عام 1999، أي ما يعادل 70% من المواطنين داخل الدولة.

**3- انتهاكات حقوق الإنسان:** لقد نتج عن الممارسات السياسية لحكام نيجيريا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، فقد كان السكان دائما يعانون من الاضطهاد والفقر، كما أنّ توزيع

<sup>1</sup> شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 424.

<sup>2</sup> J.Shola Omatola . **Nigerian Parties And Political Ideology** .Journal Of Alteranative Perspectives INthe Social sciens .vol 1.no 3,2009,p622.

المناصب والثروات كان لأقلية على حساب أقلية أخرى في محاولة لاسترضائها، فالواقع الاجتماعي النيجيري المتسم بالتنوع والتمايز في الأقليات والإثنيات نتج عنه نظام سياسي إقليمي قبلي عمل على بناء دولة فيدرالية تقوم على أساس التعايش لا على أساس الانصهار والإندماج<sup>1</sup>، هذا الأمر نتج عنه عدّة صراعات وانتهاكات لحقوق الإنسان على خلفيات النزاعات القائمة بين الإثنيات مثل نزاع قبائل الهوسا واليوربا عام 1992 على إثر إلغاء الرئيس بابا نجيدا الشمالي لنتائج الانتخابات الرئاسية التي ترجع فوز رجل أعمال يوروبوي مسلم وهو مسعود أيبولا، كما جاء ترشيح أوباسا نجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة عام 1993 استرضاء للرأي العام لأبناء قبيلة اليوروبيا.

كما اتخذ بابا نجيد مجموعة من الإجراءات والسياسات القمعية بهدف إخماد صوت المعارضة، والانتقادات الموجهة له، "حيث قام باعتقال معارضيه السياسيين، وإغلاق الصحف"<sup>2</sup>، وحظر حركة الديمقراطية وهي التجمع المعارض الذي يعمل من أجل عودة الحكم المدني والديمقراطية للبلاد على الرغم من أنّ بابا نجيدا عند وصوله للحكم أعلن بأنّ الحكومة السابقة برئاسة الجنرال محمد بوخاري قد تورطت في انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، حيث احتجزت عدد كبير من السياسيين والمتقنين وطلبة الجامعات ورجال الأعمال دون توجيه أي تهمة إليهم، "وقد استهل حكمه بالعفو عن المساجين السياسيين وإلغاء المرسوم رقم 4، والذي يقضي بفرض عقوبات بالسجن لفترات طويلة ضد كل من يوجه انتقادا للحكومة العسكرية السابقة"<sup>3</sup>.

ولم يكن الجنرال ساني أباتشا أحسن من بابا نجيدا، فبعد قيامه بانقلاب على الحكومة الانتقالية برئاسة إرنست شو نيكان التي تشكلت على إثر استقالة بابا نجيدا، حيث قام

1- الخضر بن عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، نشر في 2004/11/03 على الساعة 11:14، تاريخ الإطلاع: 2016/05/08 على الساعة 18:29، الموقع: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/255239-6bf3-4487-ac69-37de262854b1>.

2- حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، ص 168.

3- شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 429.

باعتقال كل معارضييه السياسيين على رأسهم مسعود أبيولا، ورموز الحركة المطالبة بعودة الديمقراطية كما أنه قام بإعدام الكاتب والأديب "كن ساراويو" الذي اتهم بتهديد السلامة الإقليمية للدولة النيجيرية نظرا لمطالبة ذات الصلة بحق تقرير المصير لشعب أوجوني، فضلا عن اعتقال معارضين آخرين بتهمة الخيانة العظمى والحكم عليهم بالإعدام على الرغم من المطالب الدولية والمحلية بتخفيف الحكم.

### المطلب الثالث: تجربة التحول الديمقراطي

عرفت نيجيريا بعد حصولها على الاستقلال عن بريطانيا في 1963 عدّة تطورات سياسية أثرت على عملية التحول الديمقراطي، فقد تم تعيين أبو بكر تفاعوليو زعيم الشمال أول رئيس وزراء في عام 1957، أي قبل حصولها على الاستقلال، وبعد ذلك فقد عرفت نيجيريا أول انتخابات اتحادية في 1964 أسست لقيام حكم مدني لم يلبث طويلا حيث تعرض لانقلاب عسكري في جانفي 1966، قام به ضباط من الجيش ينتمون لقبيلة الإيبو نتج عنه مقتل رئيس الوزراء، وقد تولى الجنرال جونسون إيرونسي الحكم، وقد سعى في حكمه إلى تفضيل إنثية الإيبو على غيرها من الإنثيات، وفي ماي 1966 ألغى إيرنسي النظام الاتحادي وأنشأ حكومة مركزية وفي جوان 1966 قام ضباط الجيش من الشمال بقتل إيرونسي في انقلاب عسكري وأصبح يعقوب جون رئيس أركان الجيش رئيسا بعد قرار التقسيم الإداري للدولة، "مما أدى بإعلان انفصال إقليم بيافرا عن نيجيريا من طرف الحاكم العام أميكا أودوميغيو مما أدى إلى نشوء حرب أهلية استمرت حتى جانفي 1970<sup>1</sup>، وانتهت بهزيمة الانفصاليين واستسلامهم.

وقد اتبع الجنرال يعقوب برنامج إسلامي سعى من خلاله إلى الإستئثار بالسلطة حسب الانتقادات الموجهة له، مما عرضه لانقلاب عسكري أطاح به وقد قام بالانقلاب الجنرال

<sup>1</sup> Richard Lshla, Contradiction in The Nigerian Political System, THE Journal of Modern African Studies, vol 3, No2 ; auot 1990, p 209-

مرتضى الله محمد الذي نجح في وضع جدول زمني يتضمن إصلاحات واسعة تنتهي بتسليم السلطة تدريجيا لحكومة مدنية منتخبة عام 1979 لكنه لم يستطع إكمال إصلاحاته بسبب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أدت لمقتله عام 1976، فخلفه أوليسجون أوباسانجو الذي استكمل برنامج مرتضى الله الإصلاحي، والذي انتهى بوضع دستور جديد لنيجيريا وطرحه في استفتاء شعبي وانتخاب حكومة جديدة برئاسة شيخو شيجاري في الأول من أكتوبر عام 1979 وأعيد انتخابه سنة 1983،" لكن المؤسسة العسكرية عادت من جديد خلال انقلاب 31 ديسمبر 1983 بقيادة محمد بوخاري بدعوى الفساد الاقتصادي والسياسي وسوء الإدارة"<sup>1</sup>، وقد بدأ سلسلة إصلاحات لكن انقلاب 1985 أوقف سياساته وحل محله "بابا نجيدا" الذي ألغى انتخابات 1993 الذي فاز بها مسعود أيبولا.

وفي ظل الضغوط الداخلية والاحتقان الشعبي قَدّم بابا نجيد استقالته، وتم تعيين حكومة انتقالية برئاسة إرنست شوو التي لم تستطع تهدئة الأوضاع ومسايرة المرحلة الانتقالية مما أدى لانقلاب عسكري بقيادة ساني أباتشا في نوفمبر 1993، الذي عمل على الإصلاح السياسي والاقتصادي للبلاد فقام برفع الحظر على الأحزاب السياسية في عام 1995، وقد واصل أباتشا سلسلة إصلاحاته حتى وفاته في 08 جوان 1998، وخلفه أبو بكر عبد السلام، الذي كان ذو ميول إصلاحية وعد بموجبها في 20 جويلية 1998 بقيام انتخابات رئاسية نزيهة عام 1999، وهو ما حدث بالفعل في 27 فيفري 1999، "وعرفت فوز أوليسجون أوباسانجو الذي عمل على تكريس الديمقراطية"<sup>2</sup>، وتم بالفعل إجراء انتخابات في 2007 فاز بها عمر بارادو، وجسدت هذه الانتخابات تجربة انتقال سلمي للسلطة من رئيس عسكري لآخر مدني، وفي ماي 2010 غودلاك جوناثان عمر بارادو الذي توفي بعد صراع من المرض، ثم رشح نفسه في انتخابات 2011 وفاز به، وبهذا يكون قد

<sup>1</sup> شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 249.

<sup>2</sup> Fourchard et Benjamin Soares. Le nigeria Sous Obasanjo ,Violences et Democratie .PolitiqueaFricaine , n°106 , juin 2007 ; paris ;p52.

خرق الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في 1999 الذي يقضي بتداول السلطة بين رئيس مسلم وآخر مسيحي، وأعاد جوناثان نفس العمل ورشح نفسه لانتخابات 2015 التي هزم فيها وفاز بها محمد بوخاري.

و بعدما تطرقنا لأهم الأحداث السياسية التي عرفتها نيجيريا سنقوم بالبحث عن مسار التحول الديمقراطي والذي جاء على الشكل الآتي:

**المرحلة الأولى: مرحلة الانتقال الديمقراطي من 1993 إلى 1999.**

**المرحلة الثانية: مرحلة التحول الديمقراطي من 1999 إلى 2011.**

**المرحلة الثالثة: استمرار لمرحلة التحول الديمقراطي من 2011 إلى 2015.**

**المرحلة الأولى: مرحلة الانتقال الديمقراطي من 1993 إلى 1999:**

شكل بابا نجيدا حزبين سياسيين أحدهما يمثل يسار الوسط الحزب الديمقراطي الاشتراكي، والثاني يمين الوسط لحزب المؤتمر الجمهوري الوطني، وهما الحزبان الوحيدين المسموح لهما بممارسة النشاط السياسي في نيجيريا غير أنّ بابا نجيدا قرر تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية حتى نوفمبر 1992، حيث أجريت انتخابات تمهيدية لزعامة الحزبين ألغاهما بابا نجيدا بدعوى التزوير<sup>1</sup>.

وفي مارس 1993 إختار الحزبان مرشحيهما الذين سيخوضان انتخابات الرئاسة مرة أخرى فاختار الحزب الديمقراطي الاشتراكي مسعود إيبولا وهو من قبيلة اليوريا، في حين اختار حزب المؤتمر الجمهوري بشير توبا وهو رجل أعمال ينتمي لقبيلة الهوسا-فولاني، وتم إجراء الانتخابات في 12 جوان 1993 أسفرت عن فوز مسعود أيبولا بأغلبية ساحقة على منافسة

<sup>1</sup>حسن عبد الرحمن حمدي، المرجع السابق، ص168

يشير تونا<sup>1</sup>، الذي حظي بدعم المجلس العسكري الحاكم غير أنّ بابا نجيدا قرر وقف إعلان نتائج الانتخابات وترجع أسباب إلغائها إلى:

1- صعوبة تسليم السلطة لرئيس من اليوروبا، مما قد يؤدي إلى إخلال في التوازن الإنثي في الدولة النيجيرية، إضافة إلى الرغبة في تجسيد الهيمنة التاريخية للشمال على الجنوب.

2- تخوف المؤسسة العسكرية من فتح ملفات الفساد السياسي للعسكريين، وكذا رغبتهم في الاستمرار والاستئثار بالسلطة والحفاظة على الامتيازات والثروات التي حصلوا عليها من صفقات غير مشروعة.

لذا اضطرت اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات تحت ضغط المجلس العسكري إلى وقف إعلان نتائج الانتخابات وطالبت ببقاء الحكم العسكري حتى عام 1997 بحجة تجنب الانقسامات التي اعتبرتها تهديدا للوحدة الوطنية وبداية لحرب أهلية.

وقد أدى هذا القرار إلى اضطرابات ومظاهرات دعت إليها جماعة دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان فأسفرت عن مصرع مئات الأشخاص بعد أن تدخل الجيش والشرطة لفض الظواهر بالقوة أكثر من مرة.

وجاء أول رد فعل غربي على إلغاء نتائج الانتخابات من بريطانيا التي سحبت مستشاريها العسكريين نيجيريا وأوقفت برامج تدريب أفراد قواتها المسلحة وهددت بوقف المساعدات الغربية إلى نيجيريا استمر المجلس العسكري في رفضه لتسليم السلطة للفائز في الانتخابات الملغاة.

وحذت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهددت واشنطن بوقف المساعدات الأمريكية إلى نيجيريا والتي تبلغ 23 مليون دولار سنويا، وقد اقتصر ردود

<sup>1</sup> - Fourchard et Benjamin Soares ; op ; ict ; p 60

الفعل الدولية والإقليمية على لندن وواشنطن وباريس غير أنّ أيا من هذه الدول لم يمارس ضغوط حقيقية على نظام بابا نجيدا .

وفي محاولة لاحتواء الأزمة أعلن بابا نجيدا أنّه سيسلم السلطة للمدنيين بعد إجراء انتخابات جديدة لكنه تراجع عن إجراءها وقرر تشكيل حكومة مؤقتة من المدنيين والعسكريين، وهدد بإعلان حالة الطوارئ وحل جميع المؤسسات المنتخبة وفي مقدمتها الجمعية الوطنية التي تم انتخابها قبل عام من الانتخابات وبرلمان الولايات، "والحزبان الديمقراطي والمؤتمر وقد تم تشكيل الحكومة المؤقتة التي أعلنت عن نيتها في عدم الاستمرار في الحكم أكثر من ستة أشهر تجرى بعدها انتخابات رئاسية جديدة"<sup>1</sup>.

وقد أسندت الحكومة المؤقتة برئاسة أرنست شونيكان وقد ضمت خمسة من العسكريين من بين ثلاثة وعشرين عضوا هم أعضاء الحكومة وقد تم اختيارهم على أساس إنثي وإقليمي وجاء منصب وزير الدفاع من نصيب الجنرال "ساني أباشا" أحد أقوى الشخصيات في المؤسسة العسكرية، وهو مسلم ينتمي إلى قبائل الهوسا الشمالية.

"وقد حدّدت تطورات هامة في هذه الفترة حيث عرفت الحكومة المؤقتة على إجراء انتخابات رئاسية في غضون ستة أشهر وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة في مارس 1995"<sup>2</sup>، لكن سرعان ما استحوذ أبانتشا على السلطة، ونصب نفسه رئيسا للبلاد وقد برزت قوى معارضة ترشيح أبانتشا على السلطة، ونصب نفسه رئيسا للبلاد، وقد بررت قوى معارضة ترشيح أبانتشا نفسه لمنصب الرئاسة من جانب عدّة شخصيات من أهمها أرنست شونيكان رئيس الحكومة الانتقالية السابق والذي أطاح به أبانتشا وكذلك معارضة الرئيس السابق إبراهيم بابا نجيدا الاستمرار الحكم العسكري حيث صرح بأنّ: "الحكم العسكري لم يعد

<sup>1</sup> شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص 256

<sup>2</sup> Richard Lshla, op,cit , p212

مقبولا فكونك غير ديمقراطي يعني وضعك في القائمة السوداء"<sup>1</sup>، إضافة إلى معارضي استمرار الحكم العسكري محمد بخاري الرئيس الأسبق للبلاد الذي يحظى باحترام كبير في المجتمع النيجيري حيث صرح إلى أنه حان الوقت لتخلي العسكريين عن الحكم عبر انتخابات ديمقراطية، وقد عارض استمرار الحكم العسكري حتى رفاء أباتشا من العسكريين غير أن وفاة أباتشا المفاجئة في جوان 1998 أعادت الحسابات من جديد وتصاعدت الآمال بتحول ديمقراطي حقيقي في نيجيريا.

وقد تم تعيين "أبو بكر عبد السلام" رئيس أركان الجيش خلفا لأباتشا رئيسا للحكومة المؤقتة المكونة من 24 عضو ثلث أعضائها من العسكريين وكان من واجبه تنظيم انتخابات ديمقراطية والعودة للحكم المدني حسب مطالب الأغلبية الشعبية وهذا ما تم فعلا بتنظيم انتخابات في 27 فبراير 1999، حيث قرر إجراء سلسلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد أن طرح رؤيته الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، لإنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات، وسمح في ضوء هذا البرنامج تشكيل أحزاب سياسية عدّة كان من أبرزها حزب الشعب الديمقراطي، حزب كل الشعب، التحالف من أجل الديمقراطية وغيرها، أجريت الانتخابات الرئاسية وفاز بنسبة 63% من أصوات الناخبين في حين حصل منافسه أولوفاي مرشح حزب التحالف من أجل الديمقراطية، على ما نسبته 37% من الأصوات.

### المرحلة الثانية من 1999 إلى 2011 مرحلة للتحوّل الديمقراطي:

بوصول أوليسيغون أوباسانجو سدة الحكم عبر انتخابات تعددية وتداول سلمي للسلطة، وضعت البلاد في المسار الصحيح للتحوّل الديمقراطي أملا في أن تتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما يدفع نحو تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الحقيقي وقد وضع

<sup>1</sup> -Richard LShla ,op ;,cit p 213

دستور للبلاد نص على تقاسم السلطات واعتماد النظام الرئاسي، "وكان حزب الشعب الديمقراطي بزعامة أوباسانجو وقد حقق فوزا كبيرا في الانتخابات المحلية التي أجريت خلال شهر ديسمبر 1998 وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 20 فيفري "1999<sup>1</sup>.

وفي واقع الأمر فقد تصاعدت الآمال بعد وصول أوباسانجو إلى السلطة وتسليم الحكم لحكومة مدنية بإمكانية خروج البلاد من أزمتها المتعددة إلا أنّ واقع الأمر لم يكن كذلك، فقد كان هناك نجاح واضح مثلا في إبعاد تأثير العسكر والحد من إمكانية نجاحهم في تنفيذ أي انقلاب عسكري، لكن الآمال سرعان ما خابت بعد أن زادت الأوضاع تأزما وتسارعت وتيرة الاضطرابات إذا لم يمض إلاّ مدة قصيرة على تولي أوباسانجو السلطة حتى دخلت البلاد تحت وطأة اشتباكات طائفية وقبلية وسياسية، وذلك باعتبار نيجيريا دولة التناقضات والاختلافات فهي مجتمع يتسم بالتنوع في البيئة والتنظيم الاجتماعي والطائفي والإثني المعقد والبيئة الثقافية المتعددة مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة، خلق ثقافة مجتمعة موحدة أو هوية وطنية مشتركة تذوب فيها جميع الإثنيات والأقليات أو تحقيق التقارب بين الإثنيات أو حتى على الأقل إيجاد طريقة للتفاهم بينها في مجتمع موحد ومتجانس للتواصل مما أدخل البلاد في سلسلة من المواجهات والصراعات التي أثرت في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إنّ تقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية يكون الترشح وتولي المناصب الرئاسية والوزارية على أساسها كانت هناك تعديلات لمنح الفرصة للإثنيات المختلفة للمشاركة في الحكم بصورة مباشرة وكان وصول الرئيس " عمر يارادو " صور من صور تداول السلطة، إذ وصل يارادو عبر ترشيح الحزب الحاكم له في انتخابات 2007<sup>2</sup>، وجسدت هذه التجربة أول انتقال للسلطة من رئيس مدني إلى آخر، فقد فاز رئيس مسلم من الشمال في حين كان نائبه

1- شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، 365

2- نفسه، ص 385

مسيحي من الجنوب هو جوناثان دودلاك، إلا أنّ الوضع لم يتغير بصورة دقيقة على أرض الواقع في نيجيريا إذ استمرت البلاد تعاني من أزمات عدّة التي تطورت إلى نزاعات وصراعات ممتدّة أصبحت مستعصية الحل دون إمكانية خلق هوية وطنية مشتركة.

### المرحلة الثالثة: من 2011 إلى 2015 استمرار لمرحلة التحول الديمقراطي:

في ماي 2010، وبعد وفاة الرئيس عمر بارادو تولي نائبه المسيحي "غودلاك جوناثان" السلطة بعد أدائه اليمين الدستورية وأصبح هو الرئيس رسمياً ' بدون انتخابات خلفاً للرئيس المنتخب، ولأنّها ليست فترة رئاسته، فقد كانت هناك قاعدة متعارف عليها في الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم، الذي ينتمي إليه تقضي بترشيح مسلم من الشمال ثم مسيحي من الجنوب، أو العكس، فقد رشح جوناثان نفسه في انتخابات الرئاسة عام 2011 وفاز فيها.

وبالتالي يكون قد خرق الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه عام 1999 في مرحلة التحول الديمقراطي والذي يقضي بتداول السلطة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كل فترتين رئاسيتين حيث تعتبر مدّة الرئاسة أربع سنوات، على أن يكون نائب الرئيس من الديانة الأخرى.

وبالفعل تم تطبيق هذا المبدأ منذ تولي أوباسانجو المسيحي الجنوبي الحكم (1999-2007) ثم تلاه في الحكم الشمالي المسلم عمر بارادو (2007-2011) والذي كان غودلاك نائباً له، لكن الوفاة المفاجئة لبارادو عام 2010، "واستكمال غودلاك بصفة مؤقتة باقي الفترة أثارت مخاوف من إمكانية ترشح غودلاك في انتخابات 2011 وقطع الطريق على الشمال المسلم لاستكمال الفترة الرئاسية الثانية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Fourchard et Benjamin Soares , op ;cit ,p 129

تلك المخاوف دفعت غودلاك حينها إلى إعلان عدم نيته خوض الانتخابات، والانتظار حتى 2015، لكنه خلف خصمه محمد بخاري، وتدخلت الحكومة لتزوير الانتخابات لصالح غودلاك وحدثت حالة من الاحتقان بل والمواجهات الطائفية بين أنصار الجانبين ولاسيما في مدن الشمال أسفرت عن وقوع مئات القتلى وهي المواجهات الأكبر منذ الحرب الأهلية التي شهدتها في الفترة من 1967-1970، وهو ما ساهم في وجود حالة التريص ضدّه من ناحية، ومحاولة رد الاعتبار الشمال المسلم من ناحية ثانية.

إنّ الانتخابات الرئاسية النيجيرية التي شهدتها البلاد في 2015 وكانت نتيجتها فوز مرشح حزب المؤتمر من أجل التغيير المعارض الجنرال السابق " محمد بخاري " على الرئيس غودلاك جوناثان الذي ينتمي لحزب الشعب الديمقراطي الحاكم، بحصوله على 54% من الأصوات مقابل 44% وبفارق أصوات بلغ قرابة مليونين ونصف مليون صوت، يحمل دلالة قوية على ترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة بفوز حزب المعارضة (حزب المؤتمر التقدمي) وإنهاء سلطة الحزب الحاكم منذ 1999 حزب الشعب الديمقراطي، كما أنّ ما يفسر عودة الانقلابيين للحكم هو تردّي الأوضاع الأمنية وتنامي نشاط جماعة بوكو حرام الارهابية في نيجيريا ومنطقة غرب إفريقيا، إضافة إلى هذا هناك تحديات أخرى تواجه الرئيس الجديد وهي قضايا الفساد، تدني أسعار البترول، نقادي النزاعات الإثنية أو حركات انفصالية.. إضافة إلى قضايا أخرى تضمنها برنامجه الانتخابي .

فنيجيريا استطاعت التقدّم خطوة إيجابية على مسار الديمقراطية بتحقيق مبدأ المشاركة السياسية وتحييد الجيش من الحياة السياسية والقيام بانتخابات دورية.

**المبحث الثالث: المقارنة بين موريتانيا ونيجيريا**

تعتبر المقارنة من أهم الناهج المتبعة في العلوم السياسية، ذلك أنها تسمح بملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرتين محل الدراسة فهي بديل التجربة في العلوم الإنسانية، إذ لا يمكننا معرفة النضج السياسي في موريتانيا ونيجيريا دون القيام بمقارنة بينهما على إعتبار أن كلا الدولتين تشتركان في عديد من المزايا. وقد حاولتا من خلال تجربة التحول الديمقراطي إعادة إحياء نظامهما السياسي من خلال إقرار التعددية الحزبية والتداول على السلطة .

**المطلب الأول: من حيث التعددية الحزبية**

أخذت ظاهرة التعددية الحزبية أبعاد جديدة في ظل التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية منذ مطاع التسعينات، حيث طفت إلى الساحة الإفريقية التعددية الحزبية في ظل تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها دول القارة، بعد سلسلة إصلاحات قامت بها الدول الإفريقية .

وهذا ما قامت به كل من موريتانيا ونيجيريا اللتان أقرتا العددية الحزبية بعد سنوات من هيمنة الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية .

**أولا: موريتانيا**

**نشأة وتطور الأحزاب السياسية :** ترجع نشأة الأحزاب السياسية في موريتانيا إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث تشكل أول حزب سياسي موريتاني في 6 فيفيري 1985، باسم "حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني" وإستمر في العمل حتى 5 ماي 1985<sup>1</sup>، ثم تشكل حزب آخر سمي "الإتحاد العام لمنحدري ضفة النهر" وذلك في أواسط 1948، وفي 1 جوان

<sup>1</sup>-شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق، ص205

1950تشكل "حزب الوفاق الوطني" بزعمة النائب أحمد بن حرمة بن بيانا ،وقد كان حزب إصلاحى يطالب بالوحدة للشعب الموريتاني بعيدا عن النزاعات القبلية .

وفي ظل نظام الحزب الواحد ،تم عقد إجتماع في أكتوبر 1961 جمع كافة زعماء الأحزاب والتيارات السياسية المعترف بها بغية مراجعة دستور 1961 الذي يسمح بحرية تكوين الجماعات السياسية ،وبنهاية المراجعة تقرر فرض نظام الحزب الواحد ،وأنشأ الرئيس مختار ولد داده"حزب الشعب الموريتاني " .

ومع نهاية الحرب الباردة والممارسات التي قام بها نظام ولد الطابع ،وبعد قطع المساعدات الإقتصادية وفرض العزلة الدولية ،اضطر النظام الموريتاني على إعلان الإنفتاح السياسي وإقرار عودة التعددية الحزبية في دستور 1991 في المادة 11 ،"وقد قام الرئيس بتأسيس الحزب الجمهوري الديمقراطي الإجتماعي عام 1992 ،الذي ظل الحزب الحاكم في غياب معارضة"<sup>2</sup>.

### ثانيا :الأحزاب الرئيسية في موريتانيا

يوجد حاليا في الساحة الموريتانية مايزيد عن 60 حزبا ،لكن جل هذه الأحزاب غائبة الساحة السياسية ،وفي هذا الإطار نميز بين خمسة أحزاب رئيسية :

-**الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد** : وريث حزب الرئيس ولد الطابع ،كان هذا الحزب مرهون بشخص الرئيس معاوية ،و بعد إنقلاب أوث 2005 وإزاحة الرئيس قام بعض المشايخ والوجهاء بتغيير إسم الحزب وتوجهاته وهويته وسياسته الخارجية ،حتى يتمكن من دخول البرلمان ،ويعتبر الآن جزء من إئتلاف ميثاق الوحدة الذي أنظم له عام 2008 .

<sup>2</sup>-إسماعيل معراف ،المرجع السابق ، ص 134

-الإتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم : ترجع نشأته إلى عهد ولد الطابع في 11 جوان 1993 بقيادة حمدي ولد مكناس ،وتكون من الراضين لترشيحات حزب الرئيس ولد الطابع، مما أدى بهم لتكوين حزب سياسي يضم لهم حرية الترشح بأسمهم ،لكن وبعد إنقلاب أوث 2005 الذي دعمه الحزب ،أعلن مساندته للرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله .

-التحالف من أجل العدالة والديمقراطية /الحركة من أجل التجديد :تأسس في 2007 بعد إندماج حزبين هما :حركة المصالحة الوطنية ،والتحالف من أجل العدالة الإنتقالية والديمقراطية ،ويمثل الأقلية السوداء ،يحمل برنامج معديا للعنصرية .

-تكتل القوى الديمقراطية : أنشأ في جانفي 2002برئاسة أحمد ولد داده ،خلف لحزب إتحاد القوى الديمقراطية عهد جديد ،الذي تم حله في عام 2002 بدعوى مشاركته في أعمال عنف تضر بالمصالح الموريتانية .وقد دعم هذا الحزب إنقلابي 2005 و 2008 .

### ثانيا :نيجيريا

نشأة وتطور الأحزاب السياسية : تعود جذور النشأة الأولى إلى عام 1923 وذلك في الفترة الإستعمارية حيث تشكل "الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري" ،ثم في عام 1934 ظهرت "حركة لاجوس"والتي عرفت لاحق بحركة شباب نيجيريا التي فازت على الحزب الوطني ،و مع تصاعد المد الثوري ظهر حزب ثالث ذو توجه يسارى عرف باسم "المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون " عام 1944،والذي عرف فيما بعد "بالمجلس الوطني لمواطني نيجيريا" وذلك بزعامة هيربرت ماكولي ،وفي عام 1950ظهر حزب آخر هو "حزب جماعة العمل" ،ثم "حزب مؤتمر شعب الشمال" عام 1959<sup>3</sup>.

أحزاب الجمهورية الثانية : "الحزب الوطني النيجيري "الذي حل محل مؤتمر شعب الشمال ،

<sup>3</sup> -T.A.Imobighe and S.I.Ebohon .**Themes And Issues In Nigerian Governance And Politics**. National I Nstitute For Policy And Stratigic Studies ; Nigerian ;2009,p71

"حزب الوحدة النيجيرية" الذي حل محل جماعة العمل ،"حزب شعب نيجيريا".

أحزاب الجمهورية الثالثة: في هذه المرحلة قامت الحكومة بإنشاء حزبين سياسيين على مسرح الحياة السياسية في الدولة، الأول هو الحزب الديمقراطي الإجتماعي والثاني هو المؤتمر الوطني في مقابل حل 13 مؤسسة سياسية، وما يلاحظ على الحزبين الذين تم إنشائهما هو التشابه في البرامج والأهداف، مما يؤكد أن إنشائهما جاء ليؤكد الحكم العسكري<sup>4</sup>.

أما الجمهورية الرابعة فقد قامت على ثلاثة أحزاب هم : حزب الشعب الديمقراطي ،حزب عموم شعب نيجيريا ،حزب التحالف من أجل الديمقراطية .

#### ثانيا :أهم الأحزاب النيجيرية

رغم العدد الكبير للأحزاب في نيجيريا الذي أصبح يقارب 60 حزب<sup>5</sup>، إلا أنه هناك أربعة أحزاب تبرز بشكل كبير على الساحة السياسية النيجيرية هي :

1-حزب الشعب الديمقراطي :تأسس على يد أصحاب النفوذ والمكانة لاسيما في ظل الحكم العسكري ،تجمعهم مصالح مشتركة ويتمتعون بعلاقات جيدة مع رجال المؤسسة العسكرية، وقد اتسعت دائرة المؤيدين للحزب ،حيث يمتد نفوذه إلى الشمال الشرقي والحزام الأوسط ودلتا النيجر ،بالإضافة إلى منطقة الإيبو في الجنوب الشرقي من الدولة ،وهو لايركز على إثنية واحدة بل بل يستهدف المصلحة الوطنية وسيادة القانون ودعم مبادئ الديمقراطية .

2-حزب عموم شعب نيجيريا : حزب ذو توجه محافظ نشأ في 1998تحت إسم حزب شعب نيجيريا في الفترة الإنتقالية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني ،يستمد تأييده

<sup>4</sup>-New Democratic Nigeria ;Special Edition ,Volume ,Abuja28 February ,2000 ,p21

<sup>5</sup> -T.A.Imobighe and S.I Ebohon .op ;cit ;p73.

الشعبي من الشمال وكذا الحزام الأوسط في نيجيريا ،وقد مثل هذا الحزب المعارضة الرئيسية لفترة طويلة ،وفي فيفري 2013 إندمج مع ثلاثة أحزاب أخرى ليؤسس حزب عموم التقدميين

3-حزب مؤتمر العمل النيجيري :تأسس مؤتمر العمل النيجيري والمعروف حتى عام 2010 باسم مؤتمر العمل - عام 2006 نتيجة تحالف بين التحالف من أجل الديمقراطية وحزب العدل ،ومؤتمر الديمقراطيين التقدميين ،ومجموعة أخرى من الأحزاب السياسية الصغرى ،وتشكل من أجل أن يكون جبهة معارضة لحزب الشعب الديمقراطي الحاكم، ويتركز نفوذه في الجنوب الغربي والأقاليم الشمالية الوسطى ،ويحرص الحزب على المحافظة على الطابع الفيدرالي للدولة .

4-حزب مؤتمر التغيير التقدمي : تأسس في 28 ديسمبر 2009 ،متبنيا أجندة أقرب إلى اليسار ،وذلك من خلال المناداة بتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للطبقات والقطاعات المهمشة ،كما نادى بضرورة تغيير الدستور بغية منح تفويض أكبر للولايات حرصا منه على تفعيل الطابع الفيدرالي للدولة ،وقد إرتبط في نشأته بمنظمة الجنرال محمد بوخاري والتي أنشأها عام 2007 ،وفي مارس 2010 قرر الجنرال ترك الحزب والإلتزام لعضوية المؤتمر ،وقد عرف الحزب مشكل الإنقسام بسبب الرئاسة في 2011 ،وفي 2013 إندمج الحزب مع كل من مؤتمر العمل النيجيري ،حزب عموم شعب نيجيريا ،وإئتلاف التقدميين ليشكلوا حزب جديد عرف بإسم مؤتمر عموم التقدميين .

### التقييم :

كلتا الدولتين أقرتا التعددية الحزبية من أجل إضفاء طابع الشرعية على نظام الحكم في كلا البلدين ،فكانت التعددية التي جاءت من أجل إعطاء الإثنيات والفئات المهمشة الحق في التعبير عن رأيها ،لكن هذه الأخيرة قامت بتأسيس أحزاب تركز على الولاء الهوياتي، فنلاحظ في موريتانيا أن الأحزاب تتمحور حول الشخص الزعيم المنشأ للحزب كم نلاحظ

أنها تمتاز بالضعف الهيكلي والمؤسساتي ناهيك عن نقص التمويل ،ولا يختلف الأمر بالنسبة لنيجيريا فالأحزاب قائمة على الأساس الإثني بالدرجة الأولى حيث تسيطر على المناصب الإعتبارات الإثنية أكثر من إعتبارات الكفاءة والجودة ،وهذا الأمر يضعف التنظيم الحزبي في كل من الدولتين ،والدليل عجز الأحزاب عن تقديم بديل للرجل العسكري على إعتبار أن رئيسا الدولتين وصلا للحكم عن طريق إنتخابات رئاسية لكن كلاهما له خلفية عسكرية، ويرى المستشار الثقافي لسفارة موريتانيا بالجزائر أن مشكل الأحزاب في موريتانيا هو نقص التمويل لأنه هو الذي يحدد طبيعة توجهات الحزب فحزب تكتل القوى الديمقراطية هو حزب أشخاص بنظره لأنهم مصدر المال<sup>6</sup> ،كما نلاحظ أن الأحزاب الموريتانية لديها مايعرف بمنئدى المعارضة الذي تتجمع فيه أحزاب المعارضة لتعبر عن رأيها في مختلف القضايا وتتم رئاسة المنئدى بالتداول بين رؤساء أحزاب المعارضة .

من جهة أخرى نجد المستشار الثقافي النيجيري بسفارة نيجيريا بالجزائر يؤكد على أن الأحزاب النيجيرية هي أحزاب برامج بالدرجة الأولى رغم أنها تعاني من مشكل التمويل ،إلا أنها تعمل على جمع الإثنيات المختلفة حيث أن هناك أحزاب تجمع أكثر من إثنية<sup>7</sup> . كما تحدر الإشارة إلا أن الأحزاب النيجيرية إستطاعت خلق تداول على السلطة ،في حين الأحزاب الموريتانية لم تستطع القيام بشئ حيال الإنقلاب العسكري في 2008.

إذن من خلال ماسبق يمكننا القول أن كل من موريتانيا ونيجيريا عرفت تعددية حزبية إلا أن هذه الأحزاب التي ظهرت هي أحزاب مرتكزة على الولاءات الإثنية مما أثر على البناء التنظيمي والهيكلية لها.

<sup>6</sup>-مقابلة مع المستشار الثقافي الموريتاني السيد اممر ولد أحمد بية ، بمقر السفارة الموريتانية بالجزائر ،يوم 20/4/2016 على الساعة 11:00

<sup>7</sup>-مقابلة مع المستشار الثقافي النيجيري السيد جميلو ، بمقر السفارة النيجيرية بالجزائر ،يوم 24 /3/2016 على الساعة 15:00

**المطلب الثاني : من حيث التداول على السلطة**

لا يمكن أن تكون هناك تعددية حزبية دون تداول سلمي على السلطة ،الذي يعتبر أهم مشكلات الدول الإفريقية وبالخصوص موريتانيا ونيجيريا على اعتبار أن كل منهما عرفتا سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أثرت على الدولتين وأدخلتهما في حالة اللإستقرار السياسي ،وقد جاءت الإصلاحات السياسية بإقرار مبدأ التداول على السلطة عن طريق انتخابات شفافة ونزيهة

**أولا : التداول عبر الآليات السلمية**

**1-موريتانيا :** كانت هناك عملية تداول سلمي للسلطة في موريتانيا عن طريق الإنتخابات حيث شهدت موريتانيا عدة إنتخابات ،فكانت هناك الإنتخابات الرئاسية التعددية في 1992 التي فاز بها معاوية ولد الطابع ،ثم تلتها إنتخابات 1997 التي فاز بها معاوية أيضا ، لتكون على موعد مع إنتخابات رئاسية أخرى في 2003 التي تم تجديد إنتخاب معاوية للمرة الثالثة ،ثم إنتخابات 2007 التي فاز فيها الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، لتأتي لاحقا إنتخابات الرئاسة في 2009 و 2014 التي كان الفوز فيها للرئيس محمد ولد عبد العزيز .

**2-نيجيريا :** عرفت نيجيريا أول إنتخابات رئاسية تعددية في عام 1999 والتي فاز بها أوليسيجون أوباسانجو ،ثم إنتخابات 2003 التي شهدت فوز الرئيس أوباسانجو للمرة الثانية، تلتها إنتخابات 2007 التي فاز بها عمر موسى يارادوا الذي توفي بسكتة قلبية فخلفه نائبه غودلاك جوناثان الذي ترشح لإنتخابات 2011 وفاز بها رغم المعارضة الشديدة لترشحه ،ثم أعاد الكرة وترشح لإنتخابات 2015 التي إنهزم فيه أمام الجنرال محمد بوخاري .

## ثانيا : التداول عبر الأليات الغير سلمية :

وتتمثل هذه الألية في سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفت موريتانيا ونيجيريا ،والتي ذكرت سابقا .

## التقييم :

بعدها عرفت كلتا الدولتين سلسلة من الانقلابات العسكرية ،وفي إطار الإنفتاح السياسي تقرر إعتقاد النمط الإنتخابي كوسيلة فعالة لعملية التداول على السلطة ،لكن هذه العملية تعرضت في الكثير من المرات إلى الرفض والإعتراض من طرف المؤسسة العسكرية التي كانت تتدخل وتقوم بإنقلاب عسكري علي رئيس منتخب كالإنقلاب العسكري في موريتانيا على الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في 2008 ،مما يقيد العملية الديمقراطية ويعطل سيرورتها ،على العكس في نيجيريا هناك وجود نوع من التداول حيث فاز الرئيس عمر يارادو بإنتخابات 2007 قبل أن يخلفه نائبه الذي إستأثر بالحكم حتى عام 2015 في ظل المعارضة الشديدة إنطلاقا من مبدأ تداول السلطة بين المسلمين والمسحيين الذي وضعه الرئيس أوباسنجو ،لكن في 2015 كان هناك تداول سلمي للسلطة حيث وصل للحكم الرئيس محمد بوخاري المسلم ،على العكس من ذلك نجد أن في موريتانيا وبعد إنقلاب 2008 ترشح الجنرال ولد عبد العزيز كمرشح حر وفاز بالإنتخابات ثم أعاد الترشح مرة أخرى في إنتخابات 2014 وفاز بها ،مما يعني نوع التماطل في تحقيق التداول على السلطة في موريتانيا .

لكن مايمكننا ملاحظته في عملية التداول على السلطة في الدولتين ،فرغم أنها تتم بالطريقة الصحيحة أي الإنتخابات إلا أنه هناك نوع من الخلل على إعتبار أن هذه العملية تتم بتدخل من المؤسسة العسكرية ،و الدليل الخلفية العسكرية للرئيس محمد بوخاري ،والرئيس محمد ولد عبد العزيز هو جنرال قاد الإنقلاب العسكري الذي أوصله للحكم في هيئة المترشح الحر ،

فهذه النقطة تدفعنا للتساؤل حول طبيعة العلاقة بين ماهو مدني وماهو عسكري ،وعدم قدرة الدول الإفريقية ،و على رأسه موريتانيا ونيجيريا الفصل بينهما .

إذ من غير المعقول الحديث عن تداول على السلطة في ظل وجود المؤسسة العسكرية حتى وإن كان وجودا شكليا .

**خلاصة الفصل :**

سعت موريتانيا ونيجيريا بعد إقرار الإنفتاح السياسي في 1991 إلى محاولة بناء دولتين ديمقراطيتين، من خلال التعددية الحزبية التي تسمح بتكوين وإنشاء الأحزاب السياسية، التي من شأنها إعادة الحياة للمشهد السياسي للدولتين، وكذا المساهمة في توعية المواطنين بالمشاركة السياسية التي تمثل رقابة مثلى على الحكام

كما حاولت الدولتان تعزيز مبدأ التداول على الحكم من خلال، إجراء إنتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، تحترم القوانين، لكن خصوصية المجتمع الموريتاني والنيجيري عقدت قليلا من مهمة تطبيق هذه التجربة، التي يمكن القول عنها أنه مازالت بحاجة للكثير من الوقت حتى تتلائم مع الواقع الإفريقي، المتميز بالسيطرة المطلقة للولاءات الإثنية القبلية أكثر من الولاء للدولة .

الخاتمة :

إنّ التعددية الحزبية في أبسط معانيها هي ذلك النظام السياسي الذي يسمح بوجود أكثر من حزب سياسي ذو توجهات مختلفة وعقائد متباينة، فإنّها أيضا تعبر عن تعدد في الآراء والمذاهب والطبقات الاجتماعية التي يكون لكل منها توجهاتها السياسية والإيديولوجية بناء على تكوينها السياسي والاجتماعي والتعليمي وحتى الوضع الاقتصادي.

أما التداول على السلطة فهو مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، حيث أنّ التداول السلمي والنزيه للسلطة يسمح لكل الفئات بممارسة حقها السياسي وإبداء رأيها وإبراز وجهات نظرها، وكذا محاولة إرساء قيم الديمقراطية والتعدد وقبول الآخر في المجتمع.

لقد عاشت الدول الإفريقية ولعقود طويلة تحت حكم أنظمة تسلطية وكان لا بد لها من أن تتحرر من هذه الأنظمة، وتحاول الخروج من الديكتاتوريات التي فرضت عليها والتي عملت على تحويل الدولة إلى ملكية خاصة، هدفها الحصول على السلطة والنفوذ، وكذا تكريس هيمنة إثنية على حساب أخرى مما أدّى إلى إحداث الكثير من النزاعات والحروب التي جعلت من هذه الدول عرضة لكثرة الانقلابات العسكرية، والتي كانت المؤسسة العسكرية تحاول من خلالها الظهور بمظهر الحامي الأول للدولة والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية

ومع الأحداث والمتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية، وجدت الأنظمة الإفريقية نفسها أمام حتمية التحول الديمقراطي وإقرار نظام التعددية الحزبية، الذي ألغته في السابق بحجة أن المجتمع الإفريقي يجب أن يكون موحد، لكن هذه الحجة أثبت فشلها فالواقع أكد أن المجتمع الإفريقي المتعدد الإثنيات، كان لا بد من منحه فرصة التعددية التي كان بإمكانها أن تعمل على ترسيخ الإنتماء الوطني على عكس الحزب الواحد الذي كرس الإنتماء القبلي .

لكن ورغم هذا التحول فإن مايمكن ملاحظته على هذه التعددية أنها جاءت ناقصة من عدة جوانب وامتزت بالحدز الشديد من قبل الحكومات، التي عملت على إيجاد طرق تضمن

لها البقاء في السلطة ،مما جعل العملية الديمقراطية في إفريقيا تمتاز بالبطء الشديد وكذا بعض الإختلالات التي أعاقت هذه العملية ،ذلك أن الأنظمة الأفريقية لم تتقبل فكرة التخلي عن السلطة لصالح قوى أخرى غيرها من مطلق أنها الأحق بالحكم ،على إعتبار أنها صاحبة الفضل في الحصول على الإستقلال .

لقد تأثرت كل من نيجيريا وموريتانيا بالتغيرات التي حدثت على الساحة العالمية الأمر الذي دفعهما إلى تبني النهج الديمقراطي الذي وضعهما أمام حتمي إقرار مبدأ التعددية الحزبية ، حيث أن كلتا الدولتين كانتا تتبع نمط نظام الحزب الواحد ،الذي لم يقدم الكثير للشعبين النيجيري والموريتاني ،مما أدخلهما في دوامة من العنف السياسي لعدة سنوات ،هذا الأمر الذي إنعكس سلبا على الأداء السياسي والإقتصادي لكل منهما .

حيث صاحب الإنفتاح السياسي الذي أقرته الحكومات ان الموريتانية والنيجيرية في 1990،موجة من التعددية الحزبية في كلتا الدولتين كانت نتيجتها المطالبة بالتداول على السلطة التي كانت محتكرة ولفترة طويلة من طرف المؤسسة العسكرية التي أخذت من الأوضاع الإقتصادية المتدهورة والفساد المنتشر في الدولة عذرا للتدخل الدائم و الإستئثار بالحكم و لفترات طويلة من الزمن .

وبالتالي فإنه كإضافة للخاتمة سوف نتطرق لإختبار فرضيات الدراسة من خلال إثباتها أو نفيها حيث :

**الفرضية الأولى:** التعددية الحزبية في موريتانيا أقرت إلزامية التداول على السلطة ،لكن هذه التعددية جاءت ناقصة وإمتازت بالضعف بسبب طبيعة هذه الأحزاب التي برزت على الساحة السياسية لكلا الدولتين ،لكن على الأقل في نيجيريا إستطاع الحزب المعارض مؤخرا من الوصول إلى السلطة في حين مازال الجنرال المنقلب والذي ترشح للإنتخابات النوريتانيا كمرشح مستقل منذ 2008 هو الرئيس الحاكم هو وحزبه .

**الفرضية الثانية:** التعددية الحزبية سمحت للأحزاب السياسية بالمطالبة بحقها في العملية السلطوية، هذه الفرضية صحيحة حيث أن التنوع الإثني والطائفي الذي تمتاز به القارة الإفريقية والذي كان الحزب الواحد يعمل على تمثيلها في إطار الديمقراطية الوحدوية، لكن ومع إقرار التعددية أصبحت هذه الإثنيات تطالب بحقوقها في الوصول إلى الحكم والمشاركة في العملية السياسية .

**الفرضية الثالثة:** التداول على السلطة في نيجيريا وموريتانيا مازال مرهون بالمؤسسة العسكرية، فرضية صحيحة حيث أن الحكم ليس مدنيا خالصا ولكن هو عسكري متمدين، فإذا نظرنا إلى خلفية كلا رئيسا البلدين سوف نلاحظ أن كل منهما كان عسكري، فمحمد عبد العزيز الرئيس الموريتاني هو قائد الانقلاب على الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله وبعد قيامه بالإنقلاب ترشح للانتخابات الرئاسية كمرشح حر وفاز بها فأصبح رئيس ذو شرعية، أما في نيجيريا فالرئيس محمد بوحارى هو جنرال سابق و صاحب الانقلاب العسكري في 1983 على الرئيس شيخو شيخارى، و بالتالي المؤسسة العسكرية حتي الآن مازالت لم تتسحب بالشكل الكامل .

لكن وعلى العموم يبقى علينا القول أن العملية الديمقراطية في نيجيريا أحسن بكثير منها في موريتانيا وذلك لعدة اعتبارات .

## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر:

1. القرآن الكريم .

المراجع: أولا : باللغة العربية

### ا. الموسوعات :

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، لبنان، منشورات محمد بيضون

لنشر كتب السنة و الجماعة، دار الكتب العلمية، 2033،

2. ابن منظور، لسان العرب، ج04، القاهرة: القاهرة: دار المعارف، 1982.

3. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2005.

### اا. الكتب :

1. ابتسام الكتبي و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي،

لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

2. إسماعيل الشطي و آخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية،

لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

3. إسماعيل معراف، مسارات التحول الديموقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية 2013.

4. الأمين ولد سيد بابا، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا . لبنان :مركز

دراسات الوحدة العربية ،د س ن .

5. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، الأردن:

دار مجدلاوي، 2004.

6. حسن عبد الرحمن حمدي *دراسات في النظم السياسية الإفريقية* . القاهرة : دار القارئ العربي، 2001.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، *الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط*. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008.
8. خالد حنفي علي ، *الإنقلابات العسكرية في إفريقيا : الموجة الأخيرة* . مصر :التقرير الإستراتيجي الإفريقي ،مركزالبحوث الإفريقية ،الإصدارالسادس، 2010/2009.
9. رعد صالح الألوسي، *التعددية السياسية في عالم الجنوب*.الأردن: دار مجدلاوي، ط01، 2006.
10. سال أليون ،*إفريقيا أي مستقبل 2025* . ترجمة : سعد الطويل ،القاهرة :مركز البحوث العربية والإفريقية ، 2006 .
11. سليمان صالح الغويل، *الأحزاب السياسية و الجماعات السياسية و الجماعات الضاغطة*. ليبيا، منشورات قار يونس، 2003.
12. شيماء محي الدين محمود ،تداول السلطة والإستقرار السياسي في إفريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا).مصر :المكتب العربي للمعارف ،2015.
13. صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، *الأنظمة السياسية، العراق*: مطبعة جامعة بغداد، 1991/1990.
14. صامويل هنغتون، *الموجة الثالثة*. الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.
15. صبحي قنصوة ،*التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب - الأبعاد* *إحتمالات المستقبل* . مصر :الموسوعة الإفريقية ،المجلد الخامس 1997 .
16. الطائي حنان على إبراهيم ،فؤاد علي وهاب ،*قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي* . الأردن : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2015.
17. علي خليفة الكواري و آخرون، *مسألة الديمقراطية في الوطن العرب*:. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 2002.

18. محمد بن ناصر المعبودي ،إطالة علي موريتانيا .المملكة العربية السعودية : مطابع الفرزدق التجارية ،ط،1997.

19. المختار ولد السعد محمد د ومحمد عبد الحي ،تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق -الواقع -أفاق المستقبل . الإمارات العربية المتحدة ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،العدد 149،2009

20. موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية،تر: علي مقلد و عبد الحسن سعد، لبنان: دار النهار للنشر، ط1989،03.

21. وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية. مصر: الهيئة العامة للكتاب،2008.

### III. المذكرات :

1. أيوب السايح ،الاستقرار السياسي في موريتانيا وإنعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة باتنة ، 2012-2013.

2. عبد الحفيظ جبايلية ،تحديات عملية بناء الدولة في إفريقيا .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3.

3. مرزود حسين، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012.

4. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2008.

5. ناصر لكسور، التعددية السياسية بين متطلبات الداخل و الضغوط الخارجية، دراسة مقارنة لتجربة الجزائر و المغرب (1988-2008) ، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.

**IV. المجالات :**

1. ابراهيم توفيق حسنين، ندوة التعددية في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 196، بيروت، 08 فيفري 1987.

2. إياد عبد الكريم مجبد، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الدولية، المجلد 25، 2014، ص20.

3. بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاثر السياسة و القانون، عدد خاص، أفريل 2011، الجزائر.

4. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، العدد 43..

5. هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا، دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد 46، بغداد.

**V. المواقع الإلكترونية :**

1. إحصائيات عدد سكان موريتانيا ،البنك الدولي ،على الرابط :

<http://data.albankaldawli.org/country/mauritania>

2. الخضر بن عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، نشر في 2004/11/03 على الساعة 11:14، تاريخ الإطلاع: 2016/05/08 على الساعة 18:29 الموقع:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/255239-6bf3->

[4487-ac69-37de262854b1](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/255239-6bf3-4487-ac69-37de262854b1)

**VI. المقابلات :**

1. مقابلة مع: المستشار الثقافي النيجيري السيد جميلو ،بمقر السفارة النيجيرية

بالجزائر ،يوم 24 /3/ 2016 على الساعة 15:00 .

2. مقابلة مع: المستشار الثقافي الموريتاني السيد اعمر ولد أحمد بية ،

بمقر السفارة الموريتانية بالجزائر ، يوم 20/4/2016 على الساعة 11:00.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية .

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Benjamin Reilly and per Nordlund, **Political Parties in Conflict Prone Societies :Regulation, and Democratic Development**, united Nations University press, new york, parus.tokyo, 2008.
2. ETEKOU Bédi Yves Stanislas. **L'alternance Démocratique Dans les états D'Afrique Francophone** .Docteur en public .Unversité paris est 20120-2013 .
3. J.Shola Omatola . **Nigerian Parties And Political Ideology** .Journal Of Alteranative Perspectives INthe Social sciens .vol 1.no 3,200.9.
4. Jean louis Ouermanne, **l'alternance ou Pouvoir**, Alger, Casbah edition, 1998. juin 2007 ; paris .
5. **LaTransition Politque En Mauritanie :Bilan Et Perspectives** ,Rapport Moyen –Orient /Afrique du Norde , N 53-24 , Avril 2006 ; Grisis Group .
6. luntumbue michel, **le migéria dans la géopolitiqueouest :touts et défis d'une puissance émergente** ; noted' analyse du opip ;18 juillet 2013, bruxelles.
7. **Mauritanie L'établissement De La démocratie Peut – IIS'affranchir du Règlement Du Passif Humanitaire ?**Rapport Mission Internationale D'enquete,n447 Avriln2006 ,p3
8. Michel Burgess, **Le Fédéralisme En Afrique**, L'idée Fédérale. France .janvier 2012
9. Mohamed Salih and Per Nordlund . **Political Parties in Africa :challengesfor Sstained Multiparty Democracy** .international institute for democracy and electoral asistance 2007 .sweden.

10. **New Democratic Nigeria** ;Special Edition ,Volume ,Abuja28 February ,2000.
11. **Nigeria,Dossier Pays, La Rouse Encylopedie** , Disponible sur le site web ;voir ;<http://www.larouse.fr/encyclopedie/pays/nigeria> 135286.20/04/2016.
12. **Presidentrt Ibrahim B.babandida..Nigeria and The Orginasation Of Africain Unity**, Nigeria, third press publishers.
13. **Riccardo Ciavolella et Marion Fresia ,Mauritanie,La Dèmocratie Au Coup Par Coup Politique Africaine** ,n°114, ,Juin 2009 , Paris .
14. **Richard Lshla ,Contradiction in The Nigerian Political System** , THE Journal of Modern African Studies ,vol Fourchard et Benjamin Soares.**Le nigeria Sous Obasanjo ,Violences et Democratie**. Politiquea.Fricaine , n°106 ,
15. **Riechard Gunther, Jose Ramon Montero and JeanJ linz, Political Parties : Ola Concept and New Challenges**, Oxford university press inc, new york ;2002 .
16. **SAT OBIYAN ;Politicale Parties Under The Abubakar transition Program and Democratic Stability in Nigerie** ;journal of opinion ;vol 27 ; NO 1 transition in nigeria ?(1999) ;Gambridge University Press ..
17. **T.A.Imobighe and S.I.Ebohon .Themes And Issuses In Nigerian Governance And Politics**. National I Nstitute For Policy And Stratigic Studies ; Nigerian ;2009,.

# الفهرس

أ.....	مقدمة
09.....	الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التعددية الحزبية والتداول على السلطة
11.....	المبحث الأول: المقاربة النظرية لمفهوم التعددية الحزبية
11.....	المطلب الأول: تعريف التعددية الحزبية
18.....	المطلب الثاني: نظريات التعددية الحزبية
29.....	المبحث الثاني: التداول على السلطة و شروطها
29.....	المطلب الأول: تعريف التداول على السلطة
33.....	المطلب الثاني: شروط التداول على السلطة
38.....	الفصل الثاني: إفريقيا بين التعددية الحزبية و التداول على السلطة
40.....	المبحث الأول: الواقع السياسي الإفريقي
40.....	المطلب الأول: الأنظمة السياسية في إفريقيا: النظم الإقصائية
45.....	المطلب الثاني: شرعية الانقلابات العسكرية
48.....	المبحث الثاني: موجات التعددية الحزبية في إفريقيا
48.....	المطلب الأول: أسباب بروز التعددية الحزبية
52.....	المطلب الثاني: منطق الديمقراطيات الهجينة

## الفصل الثالث: انعكاسات التعددية الحزبية و تأثيرها على التداول على السلطة في

- موريتانيا و نيجيريا.....56
- المبحث الأول: موريتانيا بين التعددية الحزبية و التداول على السلطة.....58
- المطلب الأول: لمحة تعريفية عن موريتانيا.....58
- المطلب الثاني: انهيار المؤسسة العسكرية.....60
- المطلب الثالث: تجربة التحول الديمقراطي.....63
- المبحث الثاني: نيجيريا بين التعددية الحزبية و التداول على السلطة.....69
- المطلب الأول: لمحة تعريفية عن نيجيريا.....69
- المطلب الثاني: انهيار المؤسسة العسكرية.....71
- المطلب الثالث: تجربة التحول الديمقراطي.....76
- المبحث الثالث: المقارنة بين موريتانيا و نيجيريا.....85
- المطلب الأول: المقارنة من حيث التعددية الحزبية.....85
- المطلب الثاني: المقارنة من حيث التداول على السلطة.....91
- الخاتمة.....95
- قائمة المراجع.....98
- الفهرس.....104